الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية — تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الثلاثاء
06 جمادى الآخر 1437
15 مارس 2016
العدد 803

الغانم يعزي رئيسة المجلس الاتحادي الإماراتي باستشهاد طيارين

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ببرقية الى رئيسة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الامارات العربية المتحدة د. أمل القبيسي عبر فيها عن خالص التعازي وصادق المواساة باستشهاد طيارين عسكريين من القوات الجوية الاماراتية المشاركة في عملية (اعادة الامل) في اليمن. وقال الغانم في برقيته: ندعو المولى العلي القدير ان يتغمد الشهيدين برحمته وان يلهم ذويهما والشعب الاماراتي الشقيق الصبر والسلوان انه سميع مجيب.

بعث برقية تعزية إلى الرئيس أردوغان أعرب فيها عن خالص تعازيه بضحايا تفجير أنقرة

الأمير: الكويت مستمرة في تضامنها مع المجتمع الدولي للقضاء على الإرهاب

رئيس مجلس الأمة: متضامنون مع تركيا ونجدد الدعوة إلى ضرورة تعزيز التعاون لمكافحة الظاهرة

شهد سمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة حفل تخريج الدفعة 42 من الطلبة الضباط والدفعة 27 من الطلبة ضباط الاختصاص والدفعة 8 من طالبات الاختصاص بمعهد الشرطة النسائية الذي أقيم أمس في ميدان أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية.

إلى ذلك، جدد سمو الامير الشيخ صباح الاحمد موقف دولة الكويت الثابت والرافض للإرهاب بكافة أشكاله وصوره وتضامنها مع المجتمع الدولي للقضاء عليه وتجفيف منابعه مؤكدا سموه استنكار الكويت وإدانتها الشديدة للعمل الإرهابي الآثم الذي وقع وسط العاصمة أنقرة واستهدف أرواح الأبرياء الآمنين وزعزعة أمن واستقرار البلد الصديق والذي ينافي كافة الشرائع والقيم الإنسانية.

جاء ذلك في برقية تعزية بعثها سمو الامير إلى الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية الصديقة أعرب فيها سموه عن خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا التفجير الارهابي الذي أسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين سائلا سموه المولى عز وجل أن يتغمد ضحايا هذا العمل الإرهابي الآثم بواسع رحمته ومغفرته وأن يمن على المصابين بسرعة الشفاء والعافية.

من جهة أخرى بعث رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ببرقية الى رئيس البرلمان التركي الكبير اسماعيل كهرمان اعرب فيها عن خالص التعازي وصادق المواساة بضحايا الانفجار الانتحاري الذي وقع في العاصمة انقرة واسفر عن مقتل 27 شخصا واصابة عشرات آخرين.

وعبر الغانم في برقيته عن التضامن الكامل مع الشعب التركي إزاء كل المحاولات الارهابية الآثمة التي تستهدف أمن واستقرار تركيا.

تفاصيل (ص02)

صاحب السمو يتفضل بتوزيع الشهادات على الخريجين

وقف رفع رسوم المدارس الخاصة

اتفقت اللجنة التعليمية أمس مع مسؤولي التربية على إيقاف رفع رسوم المدارس الخاصة لحين الانتهاء من وضع المعايير الخاصة بهذا الشأن. وقال مقرر اللجنة النائب حمود الحمدان ان اللجنة ستناقش مسودة المعايير مع ملاك المدارس وأولياء الأمور ومن ثم تتخذ قرارها.

تفاصيل (ص04)

المال العام: إحالة 4 عقود إلى النيابة

أحالت لجنة حماية الأموال العامة خلال اجتماعها أمس 4 عقود إلى النيابة العامة وهي انشاء وإنجاز وصيانة استاد جابر وتصميم وتركيب جسر الصبية والعقد المبرم بين شركة نفط الكويت وشركة شل إضافة إلى عقد شراء طائرتي شحن «النقل الاستراتيجي».

تفاصيل (ص04)

المرافق: لا زيادة لأعضاء البلدي

خلصت لجنة المرافق العامة خلال مناقشتها التعديلات المقدمة على قانون البلدية الى الإبقاء على تشكيل المجلس البلدي كما هو بواقع 10 أعضاء منتخبين و6 معينين بمرسوم على ان يكونوا جميعهم من حملة الشهادات الجامعية.

تفاصيل (ص04)

عاشور لـ «الدستور»: هدفي ليس طرح الثقة بالصبيح

صالح عاشور

فيما أكد النائب د. يوسف الزلزلة أن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح جاهزة لمواجهة الاستجواب خلال جلسة اليوم قال النائب صالح عاشور ان الهدف من استجوابه ليس طرح الثقة بالوزيرة وانما اصلاح الاعوجاج والخلل الموجود في القضايا المثارة في الصحيفة.

وأضاف عاشور في تصريح خاص لـ «الدستور» ان خصخصة جمعية الدسمة ستنتهي بتعميم الخصخصة وتطبيقها على جميع الجمعيات التعاونية مشيرا الى ان هناك توجها لتأسيس شركة خاصة برأسمال 3 مليارات دينار لإدارة الجمعيات التعاونية.

مجلس الوزراء يقر وثيقة الإصلاح ويكلف وزير المالية تنفيذها

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وثيقة الاجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي المتضمنة زيادة الايرادات غير النفطية وترشيد الانفاق العام بهدف تخفيض عجز الميزانية واستدامة المالية العامة وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد وتفعيل وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتفعيل مشاركة المواطنين في تملك المشروعات التي تتم خصخصتها بحصة تصل الى 40 % ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بنسبة 50 % وقد كلف المجلس وزير المالية تنفيذ هذه الوثيقة.

إلى ذلك أشاد مجلس الوزراء بمناورات رعد الشمال مشيرا إلى أنها تأتي تعبيرا عن التضامن لمواجهة التحديات التي تهدد الامن والسلام في المنطقة.

وتهدف إلى تدريب القوات على مواجهة القوات غير النظامية والبؤر الإرهابية الموجودة التي تمارس الإرهاب وترويع الأبرياء الآمنين ونشر التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة بما استوجب المبادرة إلى التحرك الجاد لمواجهة هذه التحديات التي باتت تهدد جميع شعوب المنطقة وتقوض الأمن والاستقرار فيها

كما أدان المجلس التفجيرات الارهابية التي وقعت في كل من تونس وتركيا.

تفاصيل (ص03)

بحضور ولي العهد ورؤساء مجالس الأمة والوزراء والقضاء

الأمير يشهد حفل تخريج طلبة ضباط الشرطة

سمو الأمير وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الأمة وسمو الشيخ ناصر المحمد وسمو رئيس الوزراء خلال الاحتفال بتخريج طلبة ضباط في كلية الشرطة

.. وسموه خلال توزيع الشهادات على الخريجين

تحت رعاية وحضور حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه القائد الأعلى للقوات المسلحة أقيم صباح امس حفل تخريج الدفعة 42 من الطلبة الضباط والدفعة 27 من الطلبة ضباط الاختصاص والدفعة 8 من طالبات الاختصاص بمعهد الشرطة النسائية وذلك بميدان أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية.

وشهد حفل التخرج سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وكبار الشيوخ وسمو الشيخ ناصر المحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز رئيس المحكمة الدستورية المستشار يوسف المطاوعة والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح وكبار المسؤولين بالدولة وجمع غفير من أهالي الطلبة الخريجين والمواطنين.

وبدأ الحفل بالسلام الوطني ثم قام أحد ضباط الوزارة بتلاوة ما تيسر من آيات الذكر الحكيم بعدها ألقى وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون التعليم والتدريب اللواء فيصل النواف كلمة قال فيها: يشرفنا أن نرحب بسيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه وسيدي سمو ولي العهد حفظه الله على رعايتكم السامية لحفل تخريج دفعة من أبنائكم وبناتكم الخريجين والخريجات الذين تم إعدادهم وتأهيلهم وصقل مواهبهم وتعزيز مسؤولياتهم الوطنية مستنيرين بتوجيهاتكم السامية. إن أبناءك يا صاحب السمو هم خير أمناء على حماية الوطن واستقراره مع كافة اخواننا في مختلف القطاعات فهم القوة الضاربة بسيف الحق والقانون وهم السند القوي في ساحة الوغى

وقال: إن أبناءك يضحون بأرواحهم فداء للكويت بأن يحفظوا للوطن الغالي أمنه وأمان أهله ووحدة اراضيه ليظل واحة للوئام والسلام ونبعا للعطاء تحت قيادتكم الرشيدة.. وإننا نقف بين أيديكم لنعاهد سموكم أننا سنظل بارين بالقسم وعلى العهد باقون.

ثم بدأت مراسم تسليم علم الأكاديمية من طلبة الدفعة 42 إلى الدفعة 43 وتلاها القرار الوزاري والنتائج النهائية للخريجين والخريجات بقوة الشرطة ألقاها المدير العام لأكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية بالتكليف.

بعد ذلك قام قائد طابور العرض بالاستئذان من سموه ببدء مراسم العرض العام كما تم تقديم عرض خاص لفنون الخيالة والجمالة وموسيقى الشرطة أعقبه دخول الخريجين والخريجات إلى ساحة العرض لأداء القسم والذي ألقاه مدير كلية الشرطة العقيد علي جاسم الوهيب.

ثم تفضل سموه حفظه الله بتوزيع الجوائز والشهادات على المتفوقين من الخريجين والخريجات كما تم إهداء سموه وسمو ولي العهد درع الأكاديمية.

من جهة أخرى بعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه ببرقية تعزية إلى الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية الصديقة أعرب فيها سموه عن خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا التفجير الذي وقع وسط العاصمة أنقرة والذي أسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين سائلا سموه المولى عز وجل أن يتغمد ضحايا هذا العمل الإرهابي الآثم بواسع رحمته ومغفرته وأن يمن على المصابين بسرعة الشفاء والعافية.

كما أكد فيها سموه استنكار دولة الكويت وإدانتها الشديدة لهذا العمل الإرهابي الآثم الذي استهدف أرواح الأبرياء الآمنين وزعزعة أمن واستقرار البلد الصديق والذي ينافي كافة الشرائع والقيم الإنسانية مجددا سموه موقف دولة الكويت الثابت والرافض للإرهاب بكافة أشكاله وصوره وتضامنها مع المجتمع الدولي للقضاء عليه وتجفيف منابعه.

ومن ناحية اخرى استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد امس المستشار بالديوان الملكي في المملكة العربية السعودية الشقيقة الشيخ د. سعد بن ناصر الشثري وذلك بمناسبة زيارته البلاد وحضر المقابلة وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع.

بعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه ببرقية تعزية إلى أخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة عبر فيها سموه حفظه الله عن خالص تعازيه وصادق مواساته باستشهاد طيارين عسكريين من قوات دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في عملية إعادة الأمل مع قوات التحالف العربي للوقوف مع الشرعية في اليمن الشقيق وهما يؤديان واجبهما الوطني المقدس بكل تفان وإخلاص سائلا سموه المولى تعالى أن يتغمدهما بواسع رحمته ويسكنهما فسيح جناته وأن ينزلهما منازل الشهداء.

ولي العهد استقبل مستشار خادم الحرمين

سمو ولي العهد مستقبلا مستشار خادم الحرمين

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد حفظه الله بقصر بيان صباح امس رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ ثامر العلي واستقبل سمو ولي العهد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع والمستشار الخاص لخادم الحرمين الشريفين بالمملكة العربية السعودية الشقيقة فضيلة الشيخ د. سعد الشثري وذلك بمناسبة زيارته البلاد.

حضر المقابلة رئيس المراسم والتشريفات بديوان سمو ولي العهد الشيخ مبارك الصباح.

كما بعث سمو ولي العهد ببرقية تعزية إلى الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية الصديقة ضمنها سموه خالص تعازيه ومواساته بضحايا التفجير الذي وقع وسط العاصمة أنقرة والذي أسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين سائلا سموه المولى عز وجل ان يتغمد الضحايا بواسع رحمته ومغفرته وأن يمن على المصابين بسرعة الشفاء والعافية.

من جهة أخرى، بعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد حفظه الله ببرقية تعزية إلى أخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ضمنها سموه خالص تعازيه وصادق مواساته باستشهاد طيارين عسكريين من قوات دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة المشاركة في عملية إعادة الأمل مع قوات التحالف العربي للوقوف مع الشرعية في اليمن الشقيق سائلا سموه المولى تعالى أن يتغمدهما بواسع رحمته ويسكنهما فسيح جناته.

الرئيس اليمني يزور البلاد اليوم

يصل إلى البلاد اليوم الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة والوفد الرسمي المرافق في زيارة رسمية للبلاد تستغرق يومين يجري خلالها مباحثات رسمية مع أخيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

استعرض نتائج مشاركة سمو الأمير في ختام الفعاليات التي شهدتها السعودية

مجلس الوزراء: «رعد الشمال» تضامن عربي لمواجهة تحديات الأمن والسلام والاستقرار

أشاد مجلس الوزراء بمناورات رعد الشمال التي أقيمت في المملكة العربية السعودية مؤخرا مؤكدا أنها تأتي تعبيرا عن التضامن لمواجهة التحديات التي تهدد الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.
وكلف مجلس الوزراء وزير المالية للإشراف على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المستحقة وتنفيذ وثيقة الإصلاح الاقتصادي.
وإلى التفاصيل:

سمو الشيخ جابر المبارك مترئسا الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء

ترحيب كويتي بزيارة الرئيس اليمني للبلاد

المجلس يشيد بسياسة بنك الكويت المركزي المصرفية

تكليف وزير المالية الاشراف على الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ وثيقة الإصلاح

المجلس يدين التفجيرات الإرهابية في تونس وتركيا

التأكيد على سلامة وصلاحية الأوضاع النقدية والمصرفية في المرحلة الراهنة

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر أمس في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح - رئيس مجلس الوزراء وبعد الاجتماع صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح - بما يلي :

استعرض مجلس الوزراء في مستهل اجتماعه نتائج مشاركة حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه في فعاليات اختتام مناورات رعد الشمال التي أقيمت مؤخرا في حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية وذلك بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وعدد من قادة الدول ووزراء الدفاع ورؤساء جيوش عدد من الدول العربية الإسلامية والتي تأتي تعبيرا عن التضامن لمواجهة التحديات التي تهدد الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة وتهدف إلى تدريب القوات على مواجهة القوات غير النظامية والبؤر الإرهابية الموجودة التي تمارس الإرهاب وترويع الأبرياء الآمنين ونشر التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة بما استوجب المبادرة إلى التحرك الجاد لمواجهة هذه التحديات التي باتت تهدد جميع شعوب المنطقة وتقوض الأمن والاستقرار فيها وقد عبر مجلس الوزراء عن عميق الارتياح والتقدير إزاء هذه الخطوة الإيجابية الجادة منوها بالدور المهم الذي تقوم به المملكة العربية السعودية الشقيقة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود والتي تعكس حرصها الصادق على تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

كما رحب مجلس الوزراء بالزيارة التي سيقوم بها للبلاد فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة والوفد المرافق له متمنيا لفخامته طيب الإقامة في البلاد.

ثم شرح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح لمجلس الوزراء نتائج اجتماع الدورة 138 للمجلس الوزاري لدول الخليج العربية بحضور وزراء خارجية كل من المغرب والأردن والذي أقيم في الرياض في المملكة العربية السعودية مؤخرا حيث تم متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بما فيها رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك إلى جانب الموضوعات المتعلقة بتفعيل التعاون الخليجي إضافة إلى اخر التطورات الإقليمية والدولية والمستجدات الأمنية في المنطقة ورؤى دول المجلس حيالها.

كما قدم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس خالد الصالح لمجلس الوزراء عرضا يتضمن وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي التي أعدتها لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء حيث تضمنت الوثيقة ستة محاور للإصلاح المالي والاقتصادي اشتملت على 41 برنامجا منها برامج قصيرة الأجل وبرامج متوسطة الاجل.

وقد تضمنت المحاور موضوعات زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام بهدف تخفيض عجز الميزانية واستدامة المالية العامة وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد بحيث تخرج تدريجيا من نشاط الانتاج إلى التنظيم والرقابة على النشاط الاقتصادي وتفعيل وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتفعيل مشاركة المواطنين في تملك المشروعات التي تتم خصخصتها بحصة تصل إلى 40 % ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحصة تصل إلى 50 % من رأس مال المشروع وإصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية بهدف تطبيق العدالة بين العاملين والتخلص من التفاوت بين رواتب المهنة الواحدة وتحسين الأداء الوظيفي ورفع كفاءة القطاع العام من خلال ربط الأجر بالإنتاجية والمحافظة على استقرار مستوى المعيشة عبر آلية ربط الأجور بمعدل التضخم وآخرها الإصلاح الإداري والمؤسسي من خلال رفع كفاءة الإدارة العامة والإدارة المالية.

كما استمع مجلس الوزراء أيضا إلى شرح قدمه د. محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي استعرض خلاله التحديات الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية المحلية من خلال أربعة محاور شملت الأوضاع الاقتصادية والمالية وتطورات الأوضاع النقدية والمصرفية ودور بنك الكويت المركزي ومستجدات التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت وأخيرا مسارات الإصلاح المالي والاقتصادي.

كما أكد محافظ بنك الكويت المركزي سلامة وصلابة الأوضاع النقدية والمصرفية في المرحلة الراهنة موضحا أن سياسة سعر صرف الدينار الكويتي القائم على نظام الربط بسلة خاصة من العملات العالمية الرئيسية تعتبر الاطار الأساسي للسياسة النقدية لبنك الكويت المركزي مؤكدا التزام البنك الثابت بسياسة سعر صرف الدينار بما يضمن استقراره وقوته الشرائية الأمر الذي أدى إلى إشادة الجهات العالمية بهذه السياسة وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي كما استعرض المحافظ تقرير مؤسسة موديز الأخير الذي وضع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت تحت المراجعة حيث أشارت المؤسسة إلى أن هذا القرار جاء في ضوء الانخفاض الكبير في أسعار النفط وأنه رهن تقييم مدى جدية وكفاية ومصداقية الخطط الإصلاحية لحكومة دولة الكويت وفي ختام العرض أكد محافظ البنك المركزي أهمية تكثيف الجهود لتفعيل عناصر برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي.

وقد أشاد مجلس الوزراء بجهود القائمين على إعداد الوثيقة كما أشادت بسياسة بنك الكويت المركزي المصرفية وقرر تكليف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الإشراف على تنفيذ تلك الإصلاحات المستحقة والتنسيق في ذلك مع الجهات الحكومية كافة كل في مجاله مع الالتزام بالاطار الزمني المحدد لتنفيذ الوثيقة وإحاطة مجلس الوزراء بتقرير شهري في هذا الشأن.

ثم بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي وأدان المجلس حادث الانفجار الإرهابي الذي وقع مؤخرا وسط مدينة بن قردان في تونس مؤكدا موقف دولة الكويت الداعم لكل الخطوات التي تتخذها الجمهورية التونسية لضمان أمنها واستقرارها داعيا الأشقاء في جمهورية تونس إلى وحدة الصف والتلاحم لتفويت الفرصة على من يريد بهم وبوطنهم السوء.

كما أدان مجلس الوزراء التفجير الإرهابي الذي وقع في مؤخرا انقرة في الجمهورية التركية والذي أسفر عن مقتل وإصابة العديد من الضحايا وقد أكد مجلس الوزراء موقف دولة الكويت الرافض للإرهاب بكل أشكاله وأنواعه والذي ترفضه كل الأديان والقيم والأعراف الإنسانية.

وإذ يتقدم مجلس الوزراء باحر التعازي لجمهورية تونس وجمهورية تركيا وشعبيهما ولأسر الضحايا متمنيا الشفاء العاجل للمصابين.

وجدد مجلس الوزراء دعوته المجتمع الدولي إلى تجسيد التضامن العالمي لمحاربة الإرهاب في كافة صوره واشكاله مؤكدا مساندة دولة الكويت لكل جهد يسهم في مواجهة آفة الإرهاب والقضاء عليه.

هذا وقد أعرب مجلس الوزراء عن خالص التهنئة لوزير خارجية جمهورية مصر العربية الاسبق أحمد أبو الغيط لاختياره أمينا عاما في جامعة الدول العربية منوها بما يتمتع به من امكانات وخبرات ستسهم في دعم جهود الجامعة في تحقيق أهدافها وغاياتها السامية وفي هذا الصدد عبر المجلس عن شكره وتقديره للسيد نبيل العربي الأمين العام للجامعة لما قام به من جهود مخلصة في خدمة قضايا الأمة العربية ومصالحها مستذكرا الدور الإيجابي المسؤول الذي قام به في تفعيل دور الجامعة العربية في دعم القضايا العادلة وتجسيد المبادئ السامية.

انتهت من مناقشة التعديلات المقدمة على قانون البلدية

المرافق: 10 منتخبين و6 معينين في البلدي

استقرت لجنة المرافق العامة البرلمانية في اجتماعها امس خلال مناقشتها التعديلات المقدمة على قانون بلدية الكويت 2005/5 على ابقاء تشكيل المجلس البلدي كما هو بواقع 10 أعضاء منتخبين وستة أعضاء يعينون بمرسوم على أن يكونوا جميعهم من حملة الشهادات الجامعية.

وقال مقرر اللجنة النائب سعود الحريجي في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة ناقشت مشروعي القانون المقدم من الحكومة والاقتراحات النيابية المماثلة في شأن تعديل قانون البلدية حيث بلغ عدد المواد التي تمت مناقشتها 38 من أصل نحو 60 مادة.

واضاف ان اللجنة ناقشت كذلك موضوع مخالفات البلدية والغرامات حيث رفضت المساواة في قيمة الغرامة بين السكن الخاص من جهة والتجاري والاستثماري والخدمي من جهة اخرى وعليه تم ارجاء التصويت على المواد المتعلقة بشأنها الى اجتماع آخر الى حين دراستها من النواحي الفنية.

جانب من اجتماع لجنة المرافق العامة أمس

وذكر ان اللجنة بحثت أيضا عددا من المواد التي تحتاج الى مراجعة وتدقيق كاختصاصات الجهاز التنفيذي والأمانة العامة للمجلس البلدي مشيرا الى ان البلدية اليوم أصبحت مختصة بالبناء والهيكل التنظيمي للدولة حيث وزعت اختصاصاتها السابقة المتعلقة بالتشجير والاعلانات والاغذية الى جهات اخرى وعليه ارتأت اللجنة الابقاء على التشكيل السابق لعدد أعضاء

الأموال العامة تحيل 4 عقود إلى النيابة

وافقت لجنة حماية الاموال العامة خلال اجتماعها امس على إحالة أربعة عقود إلى النيابة العامة وذلك في إطار التحقيق الذي أجرته اللجنة تنفيذا لقرار مجلس الأمة.

وذكر رئيس اللجنة النائب د.عبدالله الطريجي في تصريح إلى الصحافيين ان اللجنة اطلعت على تقارير ديوان المحاسبة في شأن القضايا محل التحقيق وتبين لها وجود هدر للمال العام فوافقت بإجماع اعضائها على إحالة إنشاء وإنجاز وصيانة استاد جابر الدولي إلى النيابة العامة.

وأضاف ان اللجنة أحالت إلى النيابة أيضا كلا من مناقصة تصميم وتركيب وتنفيذ جسر الشيخ جابر الاحمد وجسر الصبية وكذلك العقد المبرم بين شركة نفط الكويت وشركة شل وأخيرا قيام وزارة الدفاع بشراء طائرتي شحن النقل الاستراتيجي. وأوضح الطريجي أن اللجنة ستحيل الى مجلس الامة هذه التقارير للتصويت عليها في جلسة مقبلة.

طالبها بالاستمرار في تنفيذ أجندتها الاصلاحية

الشايع يشيد بالصبيح :حاربت الفساد وتجار الإقامات والتزوير

ثمن رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع الاجراءات الاصلاحية التي قامت بها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة التخطيط والتنمية هند الصبيح منذ تسلمها المنصب الوزاري ودورها في محاربة الفساد الذي كان مستشريا داخل وزارة الشؤون.

وقال الشايع في تصريح صحافي: ان الوزيرة الصبيح فتحت ملف تجارة الاقامات ولم تتردد لحظة في احالة المتورطين بهذا الملف الى النيابة العامة وهو الملف الذي كان مغلقا ولم يجرؤ وزير سابق على فتحه ونشد على يديها من أجل منع هذه الظاهرة التي تسيء للكويت في الداخل والخارج كما كشفت التلاعب والتزوير بملف المعاقين المسجلين بما يزيد عن 40 %.

واضاف الشايع: للصبيح دور كبير في اكتشاف العديد من الحالات التي تحصل على مساعدات بدون وجه حق في عدد من الجهات التابعة اليها بل كشفت بكل شفافية عن مساعدات تذهب الى أموات وقامت باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة واستردت الاموال التي صرفت بدون وجه حق.

فيصل الشايع

وبين الشايع ان الوزيرة ابدت تعاونا كبيرا مع مجلس الامة في اطار ما ينص عليه الدستور والقانون فترفض تمرير اية معاملات غير قانونية كما ترفض التدخلات في التعيينات والترقيات ولها يعود الفضل الاكبر في التزام الحكومة بتقديم خطة التنمية والخطة السنوية قبل موعدها المقرر كما انها لاعب أساسي في متابعة تنفيذ المشاريع مع كافة الجهات المعنية.

وطالب الشايع الوزيرة الصبيح بالاستمرار في تنفيذ أجندتها الاصلاحية وتطهير الشؤون من الفساد مشددا على أنه لن يتردد في الدفاع عن الوزراء الاصلاحيين أمثال هند الصبيح التي تعد مثالا مشرفا للمرأة الكويتية.

التعليمية: إيقاف رفع الرسوم الدراسية لحين إيجاد المعايير

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية أمس

قال مقرر اللجنة التعليمية حمود الحمدان ان اللجنة ناقشت المشروع بقانون المقدم بشأن نظام التعليم الخاص وكذلك الرسوم التعليمية في المدارس الخاصة واضاف الحمدان في تصريح ان اجتماع اللجنة تم بحضور الفريق الحكومي برئاسة د. هيثم الاثري وتم الاتفاق على ايقاف رفع الرسوم الدراسية لحين الانتهاء من وضع المعايير من التعليم الخاص برفع الرسوم.

واضاف: كما تم الاتفاق على ان يتم تسليم اللجنة مسودة للمعايير لتناقش فيها الاتحاد وملاك المدارس وأولياء الامور ثم بعد ذلك يكون الاجتماع الاشمل مع الفريق الحكومي مع الاطراف المعنية حتى تكون المعايير التي سيتم وضع الرسوم الجديدة بناء عليها واضحة وقائمة على اسس سليمة.

واوضح الحمدان ان مشروع القانون ما زال في الدراسة خاصة وان هناك ردا حكوميا وصل الى اللجنة مؤخرا لاسيما أن الحكومة لم تنته من دراسته بعد ومازال لدى الفتوى والتشريع.

الجيران: ورقة الإصلاح الاقتصادي لا تلائم حجم التحديات

أوضح النائب د.عبدالرحمن الجيران أن ورقة وزير المالية للاصلاح المالي والاقتصادي ليس لها ما يرفدها على ارض الواقع ولا تلائم حجم التحديات.

وقال: اطلعت على المحاور الستة في الورقة المقدمة من الحكومة الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والخاصة بالاجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي في المدى المتوسط حيث تركزت على المحور الاول وفيها 41 مشروعا منها 23 مشروعا قصير الاجل الى جانب 13 مشروعا متوسط الاجل و5 برامج تبدأ بقصيرة الاجل الى متوسطة الاجل.

وتساءل الجيران من هي الجهة الراعية لهذه المشاريع؟ ما الدورة المستندية لكل مشروع؟

ومن هم القياديون الذين سيتولون مهام ادارة وتشغيل ومتابعة وتقييم هذه المشاريع؟ وما الذي تغير في البيئة الحاضنة لهذه المشاريع؟

واستطرد: المشتقات النفطية والصناعات التحويلية في حال الاستخدام الامثل لها ستوفر اكثر من ثلاثة آلاف وظيفة جديدة بتخصص نادر فأين دور وزارة النفط في رفع الناتج القومي؟

ومن جهة أخرى أكد النائب د.عبدالرحمن الجيران أن رفع الحصانة عن النائب أيا كان تأكيد لمبدأ لا أحد فوق القانون وتصحيح لمفهوم الحرية المسؤولة وممارسة دستورية بدولة المؤسسات وترسيخ لهيبة الدولة وصيانة المصالح العليا عن الامتهان.

د.عبدالرحمن الجيران

شددا على ضرورة مراقبة عناصره والموالين له ورصد تعاملاتهم المالية

الطريجي والهاجري: اعتبار حزب الله منظمة إرهابية قرار مستحق

اعتبر النائبان د.عبدالله الطريجي وماضي الهاجري أن قرار دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ووزراء الخارجية العرب اعتبار حزب الله منظمة إرهابية هو مستحق داعين وزارة الخارجية إلى متابعة التنسيق مع الدول العربية والخليجية في تنفيذ هذا القرار.

وأضاف النائبان أن ايران دأبت أخيرا على زعزعة النظام والأمن في المنطقة وقامت بتأسيس جماعات وخلايا إرهابية يتم تمويلها من حزب الله والحرس الثوري الأمر الذي يجب أن يكون حاضرا على الدوام أمام القادة العرب بوجه عام وأمام أجهزة وزارات الداخلية في الكويت والدول العربية تحسبا لأي مفاجآت وهو ما يوجب عليها تعزيز الإجراءات الأمنية ومراقبة ورصد تحركات الشخصيات المحسوبة على حزب الله وتعاملاتهم المالية.

وبارك النائب ماضي الهاجري قرار دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار حزب الله اللبناني بكافة قادته وفصائله والتنظيمات التابعة له منظمة إرهابية مؤكدا أن هذا الحزب الشيطاني هو إحدى أذرع إيران التي تبث من خلاله نيران الفتنة والطائفية في الدول العربية عامة والخليجية خاصة.

وقال الهاجري في تصريح صحافي أمس إن هذا الحزب يهدد الأمن القومي العربي لما يقوم به من أعمال عدائية واجرامية وتخريبية سواء في لبنان أو العراق واليمن ونشر خلاياه النائمة للتخابر عن دولنا العربية لتحين الفرصة للانقضاض على استقرارها وأمنها وأمانها مؤكدا أن هذا القرار وإن تأخر فهو قرار صائب وصحيح حتى أن أصبح هذا الحزب يشكل خطرا على المنطقة من خلال تدخله في الشؤون الداخلية لدول الخليج.

ومن جهته أكد النائب د.عبدالله الطريجي أن قرار دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ووزراء الخارجية العرب اعتبار حزب الله منظمة إرهابية هو قرار مستحق وإن تأخر بعض الشيء لكن أن تأتي متأخرا أفضل من ألا تأتي أبدا داعيا وزارة الخارجية إلى متابعة التنسيق مع الدول العربية والخليجية في تنفيذ هذا القرار.

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي أن على الدول العربية بوجه عام ودول مجلس التعاون

د.عبد الله الطريجي

ماضي الهاجري

الخليجي خاصة التعامل مع هذا القرار بالجدية المطلوبة لاسيما أن أنصار هذا الحزب الموجودين بكثرة في دولنا سيتحينون الفرصة للرد على هذا القرار الذي أصابهم في مقتل مشددا على أن إرهاب حزب الله وإيران يجب أن يتوقف بأي طريقة.

وقال إن هذا القرار يؤكد أن صبر الحكماء الخليجيين نفد وأن على الإرهابيين في حزب الله ومن والأهم أن يعلموا علم اليقين أن غضبة الحليم ليست بالأمر الهين وبأن عليهم إعادة حساباتهم وأن يفكروا مليا قبل الإقدام على أي حماقة.

وأكد أن العرب والخليجيين سئموا كثرة تدخل حزب الله الإرهابي في شؤونهم الداخلية مدعوما من إيران التي لم توقف حتى اللحظة دعمها وتدريبها للإرهابيين وتهريبها للأسلحة والمتفجرات التي اكتوى بنارها الكويتيون في بلدهم عندما كشفت وزارة الداخلية عن خلية العبدلي الإرهابية بالإضافة إلى إثارة ايران وحزب الله وحلفائهما النعرات الطائفية التي نجحت بشدة في بعض الدول فيما دول أخرى توشك على الدخول في حروب طائفية.

وأضاف أن ايران دأبت أخيرا على زعزعة النظام والأمن في المنطقة وقامت بتأسيس جماعات وخلايا إرهابية يتم تمويلها من حزب الله والحرس الثوري الأمر الذي يجب أن يكون حاضرا على الدوام أمام القادة العرب بوجه عام وأمام أجهزة وزارات الداخلية في الكويت والدول العربية تحسبا لأي مفاجآت وهو ما يوجب عليها تعزيز الإجراءات الأمنية ومراقبة ورصد تحركات الشخصيات المحسوبة على حزب الله وتعاملاتهم المالية.

من جانب اخر تقدم النائب ماضي الهاجري بأحر التعازي وصادق المواساة إلى أهالي المواطنين الكويتيين الثلاثة الذين قتلوا في لبنان بداعي السرقة مشيدا في الوقت نفسه باعتقال الجناة في وقت سريع وهم حارس البناية ورفيقه المتورطان بقتل المواطنين الكويتيين والعصابة التي قتلت المواطن الثالث مثمنا سرعة استجابة الخارجية الكويتية في التنسيق مع قوى الأمن اللبنانية لكشف خيوط الجريمة والقبض على الجناة.

وشكر الهاجري في تصريح صحافي جهود الدبلوماسية الكويتية متمثلة في وزارة الخارجية وعلى رأسها النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وأعضاء السفارة الكويتية في لبنان وكذلك توجه بالشكر إلى قوى الأمن اللبنانية في عدم تمكين الجناة من الفرار بجريمتهم.

وشدد على ضرورة قيام سفاراتنا في جميع الدول بتوعية مواطنينا بالمخاطر التي قد تلحق بهم الأذى وتعريفهم بكل الاحتياطات والاجراءات الاحترازية لعدم تعرضهم لمثل هذه الحوادث مستقبلا مشيرا إلى ضرورة التقيد والالتزام بتحذيرات السفارة الكويتية في لبنان التي تفيد بعدم القدوم إلى لبنان والمغادرة فورا من أراضيه نظرا للظروف الأمنية الصعبة والاستثنائية التي يعيشها البلد.

الكندري يسأل عن الترقيات والتدوير في مؤسسة البترول

وجه النائب فيصل الكندري سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح بخصوص الترقيات والتدوير والاحالة للتقاعد لمناصب نواب الرؤساء التنفيذيين ونواب الاعضاء المنتدبين في مؤسسة البترول والشركات التابعة خلال هذا العام 2016 وجاء في نص السؤال: يرجى تزويدي بجميع تفاصيل المفاضلات التي تمت بهذا الشأن ونتائجها مدعمة بنسخ من الاجراءات المتخذة وما تم الاستناد عليه من قوانين وسياسات العاملين ومن هذه المستندات وليس على سبيل الحصر:

- اجراء حصر المرشحين وتوزيع النقاط؟
- اسباب استبعاد بعض المرشحين مدعمة بالقوانين ذات الصلة؟
- اسماء من تمت مقابلتهم ومحضر كل مرشح واوراق عمل الاعضاء لكل مرشح؟
- اسماء اعضاء لجنة تقييم المرشحين ومراسلاتها؟
- جميع محاضر لجنة التقييم بما فيها المقابلات للمرشحين؟
- سند تشكيل اللجنة المذكورة وجميع اتصالاتها بالمسؤول عن تزويدها بالتوجيهات؟
- جدول نتائج مبين فيه ترتيب المرشحين وتفاصيل كل مرشح على حدة كما جاء من اللجنة؟
- كيفية توزيع المرشحين على المناصب المتوافرة؟
- شرح اسباب التأخير في اعلان اسماء من تم اختياره مع جميع المراسلات بهذا الخصوص؟

فيصل الكندري

- محاضر اجتماعات اللجنة وكيفية التصديق على مقترحاتها؟
- اجتماعات اللجنة ورئيس المؤسسة ومجلس الادارة وزير النفط مدعمة بالمستندات والمحاضر؟
- دور الوزير في هذا الخصوص وجميع المراسلات والتعاميم؟
- دور رئيس المؤسسة في هذا الخصوص وجميع المراسلات والتعاميم؟
- دور مجلس ادارة المؤسسة مع جميع المحاضر والقرارات؟
- القوانين والسياسات التي تم الاستناد عليها فيما سبق؟
- هل تم التعيين لاي من المرشحين لوظيفة نائب رئيس تنفيذي من خارج العائلة الوظيفية وما اسباب ذلك ومع تزويدنا بالسيرة الذاتية والخبرات السابقة والاسس التي تم التعيين عليها وما العائلة الوظيفية على اساسها تمت مقابلتهم؟

للاشتراك في جريدة
الدستور aldostoor
مباشر
22 454 630

خلال المهرجان الخطابي الذي أقامه النائب حمود الحمدان تحت عنوان مهلا يا دعاة الاختلاط

نواب: قانون منع الاختلاط خط أحمر ويجب

حذر عدد من النواب من التحايل على قانون منع الاختلاط في التعليم لاسيما بعد ان رفضت المحكمة الدستورية الطعن المقدم عليه بحجة عدم دستوريته معتبرين محاولات البعض بتفسير حكم المحكمة ما هي الا تفسيرات شيطانية واوضحوا أن قانون منع الاختلاط صدر عام 1996 وايضا تم الموافقة على انشاء جامعة في 2004 على ان تكون ذات حرمين جامعيين منفصلين للذكور والاناث وهذا القانون واضح وصريح وايضا من الناحية الدستورية والشرعية يجوز منع الاختلاط. واكدوا ان القانون خط احمر وان وزير التربية والتعليم العالي د. بدر العيسى مساءل سياسيا اذا جرت محاولات للالتفاف على القانون وسيكون هناك موقف نيابي موحد ذو اغلبية ضد كل من يحاول المساس بالقانون وتفريغه من محتواه وجاء ذلك خلال المهرجان الخطابي الذي اقامه النائب حمود الحمدان في ديوانه مساء امس الاول والذي كان تحت عنوان «مهلا يادعاة الاختلاط».

النواب المتحدثون عن قانون منع الاختلاط في مهرجان أقامه الحمدان

العتيبي: أناس ذوو نفوذ يريدون الاختلاط

الجبري: سنقف ضد كل من يحاول خلق مفاهيم خاطئة

الحريص: الوزير سيتحمل المسؤولية السياسية كاملة

الحريجي: من يشكك في القانون فليلتزم بحكم المحكمة الدستورية

الهدية: الجامعة تتضمن حرمين جامعيين منفصلين

الهاجري: العادات والتقاليد الإسلامية لا تسمح بالاختلاط

حمدان العازمي: أتعهد بتقديم استجواب للوزير

الخميس: غالبية النواب مع منع الاختلاط

وقال النائب علي الخميس ان الموضوع ليس محل خلاف للمجتمع وليس كلما صدرت قوانين ذات مفاهيم شرعية اصبح هناك خلاف بين تيارين هما الليبرالي والاسلامي مبينا أن هناك مفاهيم اسلامية يجب التمسك بها والمحافظة عليها ولا يجب ان تكون محل جدل. واضاف انه يجب ان يطمئن من يقول اننا تركنا الاولويات والقضايا الاخرى وذهبنا لقانون منع الاختلاط بانه لن نتخلى عن القضايا ذات الاهمية الا انه امامنا انتهاك للدستور وهو امر مهم اليوم حيث ان الدستور ينص على المبادئ الاسلامية والشريعة للتشريع.

وبين ان المشرع عليه تحمل المسؤولية بأن يشرع وفق ما نص عليه الاسلام والشريعة التي هي شريعة سمحة وليس قطع الاعناق والغزوات والحروب كما يعتقد البعض مشيرا إلى ان الشريعة تحمل مفاهيم اقتصادية وانسانية.

واوضح انه مع قانون الاختلاط والذي ستقف معه اغلبية النواب وتؤيده.

ومن جانبه قال النائب فارس العتيبي انه اذا كان هناك اناس ذوو نفوذ يريدون الاختلاط بالضغط على وزير التربية فنحن نرفض حيث ان المجتمع الكويتي مجتمع محافظ وعلى الوزير الا يلتفت إلى من يؤثر عليه ويجب ان يلتفت إلى المشاكل التي يعاني منها التعليم والوزارة بشكل عام ومنها المناهج التي تحمل سقطات.

واضاف ان الوزير العيسى عليه ان يمتثل لحكم المحكمة الدستورية بشأن قانون منع الاختلاط مبينا ان هذا القانون مهم لجميع النواب ويجب الا يكون مشروع ازمة ما بين السلطتين.

وبدوره اكد النائب محمد الجبري روح التعاون السائدة ما بين السلطتين على الرغم من وجود بعض الشد والجذب في بعض المواضيع الا انه في بالمواضيع ذات المفاهيم الاسلامية والمجتمعية لا تهاون حيالها ونرفض المساس بها.

وبين ان النواب سيقفون ضد كل من يحاول خلق مفاهيم خاطئة والدعوة لإباحة الاختلاط والجميع لايقبل المساس بالثوابت الاسلامية والمجتمع الكويتي محافظ ويرفض مثل هذه الامور التي منها اباحة الاختلاط في التعليم ومن يتجاوز الحدود بهذا الامر عليه تحمل المسؤولية السياسية.

ومن ناحيته قال النائب مبارك الحريص ان هذا الموضوع الذي نتحدث عنه هو قضية تهم جميع ابناء المجتمع لافتا إلى الدستور ذكر ان مصدر التشريع في الكويت هو الشريعة الاسلامية لذلك قانون الاختلاط الذي صدر في مجلس 99 يعتبر انجازا وهو ما سنحافظ عليه والطعن الذي قدم حصن القانون وثبته واعطاه ارضية قانونية بعد ان قالت المحكمة الدستورية رأيها فيه واكدت دستوريته.

واشار إلى ان هناك من يعتقد وحسب مفهومه ان القانون يبيح الاختلاط وان حكم الدستورية يعطيه البعض صورة غير حقيقية مؤكدا الالتزام بتطبيق القانون وهو ما يريده المجتمع الكويتي المحافظ والذي يناسب عاداته وتقاليده التي جبلوا عليها.

واضاف ان نواب الامة لايسمحون لوزير التربية او غيره ان يعبث بالقانون وعليهم ان يكونوا حذرين والوزير سيتحمل المسؤولية السياسية كاملة في هذا الامر والذي سنقف جميعا ضده.

ومن جانبه قال النائب سعود الحريجي ان التعاون يجب ان يكون على القيم الاسلامية الراسخة بالمجتمع الكويتي الذي يستمد جميع تعامله ومعاملاته وفق النصوص الشرعية والدستورية المستمدة من الشريعة الاسلامية مشيرا إلى ان الوزير عليه ان يعي ان النواب متفقون على رفض العبث بقانون منع الاختلاط الذي هو خط احمر بالنسبة لهم.

واضاف بأنه قدم اسئلة للوزير حول توجهات الغاء القانون حيث هناك اياد خفية تشكك في الامور الثابتة في ديننا الا أننا لن نقف صامدين في امور نحن مقتنعون بها مشيرا إلى ان الندوة والمهرجان الخطابي هو رسالة واضحة لوزير التربية ولن نخذل من اولونا الامانة من ابناء المجتمع.

وطالب ان يمتثل جميع من يشكك بقانون منع الاختلاط بحكم المحكمة الدستورية التي حسمت الامر بالنسبة لقانونيته ودستوريته.

وبدوره قال النائب محمد الهدية إن قانون منع الاختلاط تم اصداره سنة 1996 وايضا تم الموافقة على انشاء جامعة 2004 على ان تكون حرمين جامعيين منفصلين للذكور والاناث وهذا القانون واضح وصريح وايضا من الناحية الدستورية والشرعية يجوز منع الاختلاط.

واضاف الهدية ان سوء الادارة الجامعية في عدم تعيين حاصلين على الشهادة الدكتوراه يعد من احد اسباب عدم تطبيق القانون.

وزاد الهدية ان القطاع الخاص أنشأ العديد من الجامعات الخاصة وبالمقابل الحكومة عاجزة عن انشاء اكثر من جامعة لافتا الى ان البعض يضع اللوم على مجلس حول الاهتمام بقانون الاختلاط تاركين الكثير من القضايا المهمة موضحا اننا نسعى جاهدين للوقوف بجانب جميع القضايا التي تهم المواطن ونحرص على القضايا وحلها.

ومن جانبه قال النائب ماضي الهاجري نحن في مجتمع اسلامي وتحكمنا العادات والتقاليد الاسلامية لايسمح بالاختلاط حتى في عدم وجود قانون.

وزاد الهاجري ان هيئة الفتوى في وزارة الاوقاف تنص على عدم الاختلاط في التعليم وبأنه امر لايجوز وهذا رأي شرعي واضح.

ووجه الهاجري رسالة إلى وزير التربية قائلا نحن في هذا المجلس متعاونون مع الحكومة لابعد مدى لكن في حال عدم تطبيق قانون منع الاختلاط فسوف يتحمل المسؤولية السياسية.

من جهته قال النائب د. محمد الحويلة نحن داعمون لهذا القانون من الناحية الشرعية والتربوية والتي تصب في مصلحة الطالب ويحقق المناخ المناسب للتعليم والتحصيل العلمي مستغربا في الوقت نفسه بعض الاصوات التي تدعو إلى عدم تطبيق القانون والتحرر وهذا غير مقبول بتاتا.

واوضح الحويلة نحن نمثل الامة وتقع علينا المسؤولية الدستورية والمحافظة على ثوابتنا الاسلامية والدفاع عن هذا القانون والوقوف امام من يحاول ان يتعدى على ثوابتنا الشرعية.

وبدوره اكد النائب حمدان العازمي ان قانون منع الاختلاط واضح ولايحتاج لتوضيح ونحن نقول إنه خط احمر ولانرضى كنواب وشعب بممارسات وزير التربية والتعليم العالي فعليه تسكير فمه عن التصريحات حول هذا الامر.

وتعهد العازمي بتقديم استجواب للوزير قائلا انا على استعداد بأن اصعد العيسى المنصة ولكن على الاخوة الحضور الالتزام والوقوف معي واذا هناك منهم عشرة مستعدون لتقديم كتاب طرح الثقة فأنا مستعد لاستجوابه.

وطالب العازمي الحكومة بالرحيل بأكملها مشيرا إلى انها اكثر الحكومات اخذت فرصتها للإنجاز الذي لم نره معها ولن نقبل بسياستها تجاه حبس المغردين وسحب الجناسي والان سيأتون لجيب المواطن والذي لن نقبل او نسكت عن هذا.

مشيرا إلى ان الوزراء استفزازيون بتصريحاتهم وكلنا سمعناها سواء

التتمة ص07

ألا يكون مشروع أزمة بين السلطتين

تتمة المنشور ص06

موس الحلاق او السكين وصلت العظم واذا الحكومة اصرت على رفع الدعوم لابد ان تكون هناك وقفة نيابية ضدها اذا مامست جيب المواطن وتم رفع الكهرباء والبنزين والتي تستدعي ان يستجوب رئيس الوزراء حينها.

اما النائب محمد طنا فقال ان الموضوع مهم جدا ولانرضى المساس به وهناك البعض من العلمانيين يعيبون على ابناء القبائل والاسلاميين ويزايدون على محبة الكويت لكن حبهم الكويت من أجل مصالحهم بينما نحن نحبها حبا خالصا.

واشار إلى ان البلد تسرق من قبل البعض الذين يحاولون تغيير مفاهيمنا الاسلامية التي تربينا عليها وبالنسبة لوزير التربية فعليه ملاحظات وتصرفات تجاه هذا القانون نرفضها. اضافة إلى ان وزيرة الشؤون هند الصبيح تقول ان قطاعات الدولة جميعها ذاهبة للخصخصة وهو امر خطير جدا لبيعنا للتجار ولن نقف مكتوفي الايدي تجاه اصحاب العنصرية.

وبين طنا ان البسطاء من ابناء الشعب يشهد لهم الغزو ما عانوه بينما آخرون كانوا في لندن وباريس وهم اقصائيون ويحب ان تكون هناك وقفة واحدة من ابناء الشعب الكويتي لحث النواب على مقارعة الوزراء وعدم الوقوف معهم الا بالحق.

واختتم المهرجان النائب حمود الحمدان قائلا ان الموضوع مهم جدا للمجتمع الكويتي والاسلامي حيث ان الكويت تعتبر هامة يقتدى بها بما تطرحه من امور تعود بالنفع على المجتمع ومن اقام بإنارة الطريق للنهج الديني والتعليمي في الكويت علماء دين اجلاء أنشأوا دائرة المعارف والمدارس سواء كانوا كويتيين أم عربا وهناك من يريد ان يبين نفسه ويقول ان تياره هو من ساهم بتطوير التعليم. واضاف ان هؤلاء دخلاء لايعرف تاريخ لهم محاولين تغريب المجتمع بالاختلاط وغيره من امور تدعو إلى الانحلال الاخلاقي وتفسيراتهم شيطانية تجاه حكم المحكمة الدستورية بإيهام البعض ان الاختلاط مباح وليس هناك من يمنعه.

وطالب الحمدان من الوزير العيسى الا يلتفت إلى المطالبات الداعية إلى اباحة الاختلاط موضحا له ان الكرسي غير ثابت وهناك دول اوروبية تدعو الآن من خلال دراسات قامت بها إلى منع الاختلاط بجميع المراحل التعليمية لما لها تأثير على مخرجات التعليم ومستوياته وهناك شرذمة قليلة تريد التحكم بمقدرات الشعوب.

وبين الحمدان ان هناك 25 نائبا واكثر يحذرون من العبث بالمبادئ الاسلامية والمجتمع الكويتي محافظ بطبعه وهذا الامر خط احمر بالنسبة له وليس للامور التعليمية فقط بل لكل المؤسسات سواء اعلامية أم ثقافية تحاول تشويه الدين الاسلامي وهو الدين السمح الذي احترم المرأة وانتشلها من الجاهلية إلى النور وكرمها.

جانب من الحضور في ديوان الحمدان

الحويلة: علينا مسؤولية دستورية في المحافظة على ثوابتنا الإسلامية

طنا: لا نقبل المساس بالقانون

الحمدان: 25 نائبا يحذرون من العبث بالمبادئ الإسلامية

تمنى أن يكونوا أقوياء ويدا واحدة خلال ندوة لا لبيع الكويت في الدسمة

عاشور: سترون وقفة النواب ضد خصخصة التعاونيات في استجواب الصبيح

اعتبر النائب صالح عاشور أن تدخل وزيرة الشؤون في عمل الجمعيات التعاونية أمر غير مقبول مؤكدا ثقته بدعم جميع أعضاء مجلس الأمة استجواب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل متمنيا أن يكونوا أقوياء ويدا واحدة أمام هذا الانحراف فهم لا يقبلون بالخطأ قائلا: لدي تطمينات كثيرة من زملائي أعضاء مجلس الأمة وسترون وقفتهم ضد هذا الانحراف في قاعة عبدالله السالم.

وأضاف عاشور في الندوة التي أقامها مساء أمس الأول بعنوان لا لبيع الكويت في منطقة الدسمة أن هناك كثيرا من المشاكل العالقة في الجمعيات التعاونية الأخرى ولم تتخذ نفس الإجراء الذي اتخذته في جمعية الدسمة التي تحتاج إلى حل مناسب بعيدا عن الخصخصة.

واستغرب من عدم خصخصة جمعية الصليبخات والفحيحيل والرابية وصباح الناصر بالرغم من وجود شبهات مالية وادارية كبيرة فيها بالاضافة الى وجود 14 جمعية تعاونية محالة للنيابة من دون أن تتحرك الوزارة إلى خصخصة هذه الجمعيات. وقال إن الاختلاف مع وزارة الشؤون على قضية المبدأ فاليوم خصخصة جمعية الدسمة وبعدها يأتي دور كل الجمعيات الأخرى ولكن المؤسف أن يخرج لنا بعض النواب ويقولون إن ما تريده وزارة الشؤون في جمعية الدسمة هو تشغيل وليس خصخصة وهنا المشكلة الكبرى فكيف لمشغل أن يعطي مليونين ونصف المليون دينار فهذا مستثمر وليس مشغلا.

وأردف أن دور أعضاء مجلس الأمة يكمن في الرقابة الكاملة لأداء أعضاء الحكومة وهذا ما يبين تماما دوركل طرف الأمر الذي يبين حدود دور وزارة الشؤون الاجتماعية الرقابي فقط في متابعة الجمعيات التعاونية. وبين أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي من يصدق على ميزانية كل جمعية تعاونية وإذا كان هناك خلل فهي مسؤولة عن الستر على هذا الخلل لأنه من باب أولى إحالة المتجاوزين إلى الجهات المختصة في القضاء لا التصديق على محاضر اجتماعات الجمعيات العمومية.

وقال عاشور ان الرسالة التي تريد أن تبعثها وزارة الشؤون إلى أهالي الدسمة مفادها ايصال فكرة عجز وفشل أبناء هذه المنطقة عن إدارة شؤون ادارة الجمعية التعاونية أو أنهم جاؤوا إلى الجمعية يبحثون عن الفائدة وهنا نقف لكي نعرف أين دور وزارة الشؤون وإذا كان هناك فاسدون فأنتم أولهم وإذا كان هناك متجاوزون فأنتم أكبرهم لكنهم ومنذ 5 سنوات يروجون لفكرة فشل الجمعيات التعاونية وضرورة الاستعانة بالقطاع الخاص.

وبين أن أحد البنوك كان أول من دخل إلى الخصخصة لكنه فشل وكاد يشهر إفلاسه لولا تدخل الحكومة وضخ مليارات الدولارات لتجاوز الأزمة وبالفعل تمكن من تجاوزها وتأتي عند جمعية الدسمة وتقف وتعتزم تخصيصها لتنفيع أطراف معينة. وأشار إلى أن وزيرة الشؤون أفادت في سؤال سابق بأن الحكومة لا تملك أي أسهم في أي جمعية ما يعني أنها مملوكة للمساهمين وبالتالي فإنه لا يحق لها خصخصة الجمعيات.

واوضح أن هذه الحكومة التي عجزت عن إيجاد حل مناسب لمشكلة الرياضة منذ 25 سنة أو التدخل في مجالس إدارات الأندية التي تتقاضى 600 ألف دينار كدعم من الحكومة وتكشر عن انيابها بوجه جمعية الدسمة. وأضاف أن الإرادة والرغبة كفيلتان بحل أي مشكلة في الكويت وهو ما نريد إيصاله للحكومة أما إذا أستمر هذا النهج في خصخصة الجمعيات فهو انحراف عن مسارها غير الربحي والاجتماعي وتحولها بيد التجار.

صالح عاشور متحدثا في ندوة «لا لبيع الكويت»

أنجزت تقريرها بشأن دراسة مخصصات العلاج بالخارج متضمنا 11 توصية

اللجنة الصحية: حق الرعاية الصحية للمواطن

أنجزت لجنة الشؤون الصحية تقريرها بشأن تكليف مجلس الامة بدراسة قرار مجلس الوزراء حول مخصصات العلاج بالخارج ورفع توصياتها الى المجلس وقد ادرج التقرير على جدول أعمال جلسة اليوم.

احال السيد رئيس مجلس الامة الى اللجنة بتاريخ 7/ 3/ 2016 م قرار مجلس الامة في جلسته المعقودة بتاريخ 2/ 3/ 2016 في شأن مخصصات المريض الموفد للعلاج بالخارج حيث ناقش المجلس موضوع العلاج بالخارج بصفة عامة وخاصة المخصصات المالية للمريض والمرافق له وبعد الانتهاء من المناقشة وافق المجلس على التوصية بوقف العمل باللائحة الجديدة الخاصة بمخصصات العلاج بالخارج للمرضى ومرافقيهم والعودة الى الوضع السابق بحيث تعود مخصصات المريض والمرافق له كما كانت عليه 75 دينارا للمريض و50 دينارا للمرافق كما وافق على احالة دراسات ديوان المحاسبة بخصوص العلاج بالخارج للاستفادة منها عند الدراسة وكذلك باقي التوصيات المقدمة الى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل لدراستها مع الحكومة.

على ان تقدم اللجنة تقريرها في هذا الشأن الى المجلس قبل الجلسة المقبلة والمحدد لها اليوم.

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعين مع وزارة الصحة وبحضور النواب سلطان اللغيصم ومبارك الحريص ومحمد طنا وعبدالله المعيوف وماجد موسى وعادل الخرافي وعسكر العنزي وفيصل الكندري وسيف العازمي.

وناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل موضوع العلاج بالخارج وذلك بناء على تكليف مجلس الامة في جلسته المنعقدة بتاريخ 2/ 2016/3 م وقد قامت اللجنة بدراسة موضوع خفض مخصصات مرضى العلاج في الخارج تمهيدا لرفع توصياتها للمجلس.

وقد وضعت اللجنة خطة عملها لدراسة هذا التكليف وذلك وفق الآتي:

أولا مناقشة قرار مجلس الوزراء فيما يتعلق بتخفيض المخصصات المالية:

وقد استمعت اللجنة الى رأي الحكومة ممثلا بوزير الصحة علي العبيدي حيث اوضح بانه يتعين ان نفرق بين مسألتين:

- المخصصات المالية للمريض ومرافقيه.
- اللائحة الفنية (لائحة العلاج في الخارج).

وبين وزير الصحة ان المخصصات المالية تخرج عن اختصاصه فهي من اختصاص مجلس الوزراء وبالتالي فالقرار الاخير بتخفيض المخصصات صدر من مجلس الوزراء اما اللائحة الفنية فانها تصدر بقرار منه وانه قد تم تعديلها بناء على قرار مجلس الوزراء الاخير.

كما استعرض التطور التاريخي لمقدار المخصصات المالية حيث كانت المخصصات المالية للعلاج في الخارج كالتالي:

100 دينار للمريض و100 دينار للمرافق الاول و100 دينار للمرافق الثاني.

واوضح ان ارتفاع قيمة المخصصات كان مدخلا للهدر المالي وفي عام 2014م قدمت دراسة لمجلس الوزراء وعلى اثرها اعيد النظر بالمخصصات على النحو التالي:

- 75 دينارا للمريض.
- 50 دينارا للمرافق الاول.
- تذكرة سفر للمرافق الثاني.

وبين ان هذه المخصصات استمرت حتى صدور قرار مجلس الوزراء الاخير بمنح المريض 75 دينارا وتذكرة للمرافق الأول من دون مخصصات مالية ومن دون مرافق ثان.

كما اوضح ان القرار الاخير جاء في ضوء توجه الدولة نحو ترشيد الانفاق الحكومي بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط واكد انه ليس قرارا فنيا لوزير الصحة بل جزء من سياسة مجلس الوزراء في ترشيد الانفاق بسبب اسعار النفط وبناء عليه فهو لا يستطيع منح أي وعود باعادة النظر في المخصصات بسبب انها تخرج عن اختصاصه المباشر لانها من صلاحيات مجلس الوزراء.

واكد ان القرار صدر بناء على دراسة قامت بها لجنة رباعية تضم وكلاء اربع وزارات وهي الصحة والداخلية والدفاع والنفط ثم رفع التقرير الى لجنة وزارية تضم خمسة وزراء درست الموضوع ورفعته الى مجلس الوزراء صاحب الاختصاص.

واضاف الوزير ان مبلغ 75 دينارا يعادل 5200 جنيه استرليني وان هذا المبلغ يكفي للاقامة والمعيشة لمريض ومرافقيه في دولة مثل بريطانيا.

د. علي العبيدي

وقد قدر الوزير قيمة الوفر بسبب تخفيض المخصصات المالية وتطبيق اللائحة الجديدة بما يعادل 40 % من ميزانية العلاج في الخارج.

ثانيا: مناقشة اللائحة الجديدة للعلاج في الخارج:

كما ناقشت اللجنة اللائحة الفنية اي لائحة العلاج في الخارج حيث بين وزير الصحة ان اللائحة من اختصاصاته وهي قابلة للتعديل حيث يمكن ضبطها بما يعمل على تسهيل الاجراءات وترشيد الانفاق مؤكدا انها جاءت لتخفيض عدد الحالات التي ترسل للخارج.

وافاد ان اللائحة الجديدة الصادرة بالقرار رقم 48 لسنة 2016 جاءت لتحل محل اللائحة القديمة الصادرة بالقرار 152 لسنة 2016 وقد ارتأت الوزارة ان تضمنها نصوصا تجاوز ما علق باللائحة السابقة من مثالب ومنها:

- نصت اللائحة على ان طلب العلاج في الخارج يقدم لدى ادارة المستشفى التي يعالج فيها المريض وليس في ادارة العلاج في الخارج كما هو معمول به في اللائحة القديمة وذلك لتخفيف الضغط على ادارة العلاج بالخارج وللتسهيل على المرضى.
- نصت اللائحة الجديدة على حق المريض الذي رفض طلبه للعلاج في الخارج من اللجنة التخصصية التظلم من القرار امام اللجنة الطبية العليا مرة واحدة فقط.
- الغت اللائحة الاستثناء الموسع الذي اخذ به في اللائحة السابقة المتعلق بمرافق ثان للمريض في حال كان المريض دون 18 عاما او من النساء او من المرضى المعاقين او كبار السن وتعليقا على هذا الالغاء اوضح الوزير ان كثير من بنود اللائحة مرتبطة بقرار مجلس الوزراء اذ انه بالغاء المخصصات للمرافق الثاني حيث كان يمنح تذكرة سفر فانه اضحى من الواجب الغاء النص المتعلق بالمرافقين واذ عادت المخصصات يعود النص.
- نصت اللائحة على تنظيم حالات العلاج الطبيعي بأن يكون علاجها فقط داخل الكويت ويستثنى من ذلك بعض حالات التأهيل الصحي والاطراف الصناعية.

واشار الوزير الى بعض المسائل المهمة في هذا الموضوع ومنها ما يتعلق بشركات الطيران اذ قال ان هناك قرارا لمجلس الوزراء وقرارا صدر مؤخرا لوزير المالية يسمحان باستخدام تذاكر طيران غير كويتية الا اننا نفضل الذهاب على الخطوط الجوية الكويتية لسهولة ارسال المبالغ لها.

واضاف انه تم ايقاف كل حالات العلاج الطبيعي في الخارج وتحويلها للعلاج في الداخل كما تسعى الوزارة الى جلب مستشفيات عالمية في مجال العلاج الطبيعي.

ثالثا: مناقشة توصيات أعضاء مجلس الأمة:

استعرضت اللجنة كافة توصيات السادة اعضاء مجلس الامة المرفقة بكتاب معالي رئيس مجلس الامة كذلك فيما يتعلق ببنود لائحة العلاج في الخارج فان اللجنة ترى ان الكثير من المثالب يمكن تجاوزها بتعديل اللائحة الفنية خاصة انها تصدر بقرار من الوزير وزير الصحة وبالتالي يمكن تعديلها بسهولة وقد ناقشت اللجنة توصيات السادة الاعضاء على النحو الآتي:

- في موضوع المرافقين ترى اللجنة ان اللائحة يجب ان تراعي مسائل لها علاقة بطبيعة المجتمع الاسلامي الكويتي واخرى انسانية فليس مقبولا ان يذهب طفل للعلاج بالخارج بمرافق واحد خاصة اذا كان في عمر مبكر يحتاج الى وجود امه والام وحدها لا تكفي ولا يقبل ان تكون لوحدها مع طفلها الصغير وهي تحتاج الى مرافق ثان وهذا ينطبق بمبررات متشابهة على حالات المريض من النساء او المعاقين او كبار السن.
- فيما يتعلق بالحالات المرضية التي تحتاج خطة علاجية طويلة كمرض السرطان وزراعة الاعضاء فان اللائحة يجب ان تضم الضوابط اللازمة التي تسمح للمريض ذو المواعيد المتباعدة نسبيا «ان يعود الى الكويت بين فترتي العلاج كأن تكون المدة الفاصلة شهر او اكثر هنا يسمح للمريض ان يعود الى الكويت حتى يحين الموعد التالي ويكون ذلك ضمن ضابطين وهما:
- وقف ملف المريض مؤقتا بعد التقدم بطلب كتابة الى المكتب الصحي من دون الحاجة الى موافقة اللجنة العليا.
- ان تكون عودة المريض على حسابه الشخصي او وفق ضوابط تحددها اللائحة الوزارية للعلاج في الخارج.
- ان ما ورد في نص اللائحة من عدم تحمل الوزارة للزيادة في التكاليف والنفقات الناجمة عن اقامة مرافق مع المريض امر تستغربه اللجنة اذ ان الطفل بحاجة الى وجود امه معه في المستشفى وهذا قد يزيد قليلا في التكاليف وهي جزء من تكاليف المعالجة.
- تؤيد اللجنة ان تكون حالات العلاج الطبيعي داخل الكويت وترى ان الاستثناء الوارد في نص اللائحة الجديدة يحتاج الى ضوابط واحكام لمنع اساءة استعماله ومع ذلك ترى اللجنة انه آن الاوان لتطوير العلاج الطبيعي والاطراف الصناعية في الكويت.
- ترى اللجنة انه في حالات

التتمة ص09

العبيدي: المخصصات المالية تخرج عن اختصاصي فهي من اختصاص مجلس الوزراء

إعادة النظر في حالات العلاج في الخارج طويلة الأمد

عدم حصر تذاكر السفر في الخطوط الجوية الكويتية فهناك أسعار تنافسية في شركات أخرى

النص على حق المريض الذي رفض طلب علاجه بالخارج بالتظلم مرة واحدة

إلزام الوزارة بتحمل تكلفة أي زيادة ناجمة عن إقامة المرافق مع المريض

واجب دستوري وليس منة حكومية

تتمة المنشور ص08

كثيرة يرغب المريض طلب الاستشارة الطبية الخارجية وليس العلاج في الخارج وحالات اخرى ترفض طلباتها للعلاج بالخارج فانه من الاسلم ان يسمح لهم بطلب استشارات طبية من المستشفيات والمراكز الطبية العالمية وذلك ليطمئن على سلامة التشخيص او اجراءات المعالجة في الكويت وهذه يمكن معالجتها من خلال تعديل اللائحة اذ يساعد هذا التعديل في تخفيض عدد طلبات العلاج بالخارج والضغط الحاصل على ادارة العلاج بالخارج.

- كما ترى اللجنة انه يجب مراعاة حالات عدم سفر المريض لظروف خارجة عن ارادته.

- مراعاة انه في حالات تحمل نفقات العلاج للمرضى الموجودين خارج البلاد ان يمنح المريض مخصصات اذا زادت مدة الاقامة عن اسبوعين.

رابعا: نتائج دراسة ديوان المحاسبة عن العلاج الطبي في الخارج:

وقد اطلعت اللجنة على تقارير ديوان المحاسبة وتوصياتها المتعلقة بالعلاج بالخارج وترى اللجنة ان التقارير اعلاه على درجة كبيرة من الاهمية الا ان اللجنة ترى ان ما جاء في التقارير من مسائل مالية فنية هو من اختصاص لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

وبعد المناقشة والاستماع الى وجهات النظر المختلف والاطلاع على تقارير ديوان المحاسبة خلصت اللجنة الى الآتي:

ان كفالة الدولة لحق المواطن في العلاج والرعاية الصحية ليست منة من الحكومة بل هو واجب دستوري يقع على الدولة ضرورة توفيره اذ ان الدستور الكويتي نص في العديد من المواد على ذلك ومنها المادة 8 من الدستور التي تنص على ان تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الامن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين فشعور المواطن بوجود علاج ورعاية صحية يحقق له الامن والطمأنينة وكذلك نص في المادة 15 على ان تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الامراض والاوبئة.

وهذا نص صريح على واجب الدولة برعاية صحة المواطن وتوفير العلاج له ومن نصوص الدستور كذلك نجد المادة 11 التي تنص على ان تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية.

والمادة 20 التي تنص على ان الاقتصاد الوطني اساسه العدالة الاجتماعي وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك كله في حدود القانون.

فالدستور الكويتي جاء بمجموعة نصوص على كفالة الدولة حق العلاج وتحقيق الرخاء والامن المعيشي ولعل اكبر امن للمواطن ان يضمن وجود علاج له من امراض او اصابات يتعرض لها وفق اعلى درجات الاهتمام والرعاية الحديثة والمتطورة والآمنة له.

كما ان وجود برنامج علاج المواطنين في الخارج يعد منارة تفتخر بها دولة الكويت التي تسعى دائما الى تحقيق الرفاه والراحة للمواطنين وتوفير اسباب العيش الكريم ومن ثم فان اللجنة ترى انه في الوقت الذي يتطلع فيه المواطن الى تطوير برامج الرعاية الصحية في الكويت يتفاجأ بقرار تخفيض المخصصات المالية للمرضى والغاء المخصصات لمرافقيهم الامر الذي فاجأ المواطنين خاصة المرضى منهم ومرافقيهم الذي يتمتعون بالعلاج في الخارج حاليا والذين حصلوا على موافقة على العلاج في الخارج.

وكان الاولى بالحكومة ومن مبدأ التعاون بين السلطات الذي رسخه مجلس الامة الحالي لما فيه خير الدولة ومصلحة المواطن ان تتوجه الحكومة الى التشاور مع المجلس على افضل السبل لدراسة هذا القرار المؤثر بالرأي العام ومناقشة تفاصيله.

ان اللجنة ترى ان من اهم الواجبات الواقعة على عاتق الدولة بعد المحافظة على الامن والدفاع هو توفير التعليم والصحة وان واجب الدولة بتوفير العلاج للمواطن هو واجب دستوري على الدولة الالتزام به وفق اعلى درجات المسؤولية فليس اعز على الانسان من صحته وواجب الدولة هذا ليس مقصورا على توفير العلاج داخل الدولة بل في اي مكان في العالم يتوافر فيه طلب الحديث والامن والمتطور كما ان قرار مجلس الوزراء بتخفيض المخصصات والغائها بالنسبة للمرافقين سيؤدي الى تراجع المريض عن العلاج في الخارج مراعاة للظروف المالية لمرافقيه.

ان تطوير برامج الرعاية الصحية في الكويت يجب ان يسبق قرار اعادة النظر في المخصصات المالية للمرضى ومرافقيهم وكان من الواجب الا يكون تفعيل سياسة ترشيد الانفاق العام على حساب صحة المواطن بل يكون بوقف الهدر والاخذ بملاحظات تقارير ديوان المحاسبة في شأن العلاج في الخارج وعمل كل ما من شأنه المساهمة في حماية المال العام.

كما خلصت اللجنة الى انه بالامكان ترشيد الانفاق الحكومي عبر العديد من الابواب الاخرى في مالية الدولة وان المبررات التي ساقتها الحكومة لقرار خفض المخصصات غير كافية حيث لم تؤخذ في الاعتبار ملاحظات ديوان المحاسبة في شأن العلاج في الخارج.

كما ان الغلاء في الاقامة والسكن خاصة في الدولة الغربية امريكا وبريطانيا وفرنسا تجاوز مبلغ المخصصات الذي لا يكفي للحد الادنى من المعيشة.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة الى الموافق على التوصيات المقدمة الى المجلس باغلبية آراء اعضائها الحاضرين بنتيجة تصويت 2:1.

وقد انبنى رأي الاقلية على ضرورة اقتصادر التقرير على توصية واحدة وهي بان يعدو الوضع بالنسبة للعلاج في الخارج الى ما كان عليه في السابق من مخصصات وكذلك عدم الموافقة على التوصيات الواردة بالتعديلات على اللائحة الوزارية في شأن العلاج في الخارج عدا اضافة امراض السرطان والامراض الاخرى التي تحتاج الى مدد علاج طويلة بحيث يتم وقف المخصصات اذا عاد المريض إلى الكويت وتستأنف اذا عاد المريض الى العلاج مرة اخرى.

جانب من اجتماع سابق للجنة الصحية

75 دينارا للمريض و50 للمرافق الأول وتذكرة للثاني

خلصت اللجنة من خلال دراستها بشأن تكليف المجلس إصدار تقريرها عن العلاج بالخارج الى 11 توصية جاءت كالتالي:

أولا: فيما يتعلق بالمخططات والمرافقين:

- وقف العمل بالقرار الأخير الصادر من مجلس الوزراء المتضمن تحديد مخصصات المريض بـ75 دينارا وتذكرة للمرافق الأول والعودة الى ما كان معمولا به في السابق قبل صدور القرار اي ان تكون المخصصات 75 دينارا للمريض و50 دينارا للمرافق الاول وتذكرة للمرافق الثاني.

-العودة للنص السابق في القرار الوزاري رقم 2012/152 بشأن لائحة العلاج في الخارج المتضمن حق المريض بمرافقين اثنين في حالة ان المريض دون 18 عاما او المريض من النساء او المعاقين او كبار السن لحاجة كل هذه الفئات الى اكثر من مرافق.

ثانيا: اعادة النظر في اللائحة الوزارية في شأن العلاج في الخارج وذلك وفق الأسس التالية:

- اعادة النظر في حالات العلاج في الخارج طويلة الامد بحيث تسمح لائحة العلاج في الخارج للمريض الذي يخضع علاجه لفترات مواعيد متباعدة بأن يعود الى الكويت بموافقة خطية من المكتب الصحي دون مخاطبة اللجنة العليا وفي هذه الحالة يوقف ملف المريض والمخصصات المالية مؤقتا.

- إعادة النظر بضرورة ان تكون تذاكر السفر محصورة في الخطوط الجوية الكويتية اذ انه في كثير من الاحيان تكون هناك اسعار اكثر تنافسية وباسعار معقولة من عدة شركات طيران وفي هذا الخصوص فان اللجنة تدعو الى تفعيل قرار سابق لوزير المالية بهذا الخصوص وذلك ان لم يتم الاتفاق مع شركة الخطوط الكويتية على اعطاء اسعار اكثر تنافسية دعما للناقل الوطني ان امكن ذلك.

- اعطاء فرصة لمن يرفض طلبه بالعلاج بالخارج او من لا يرغب بالسفر ان يطلب اخذ رأي من المستشفيات والمراكز الطبية في الخارج اي حقه بطلب استشارة اجنبية.

- الزام الوزارة بتحمل تكلفة اي زيادة في فاتورة العلاج ناجمة عن اقامة مرافق مع مريض اثناء فترة اقامته في المستشفى.

- عدم تطبيق اي قرارات او لوائح جديدة في شأن العلاج في الخارج على الحالات القائمة او التي لديها موافقة مسبقة من اللجنة العليا بالعلاج في الخارج اي عدم تطبيق اي لائحة جديدة او قرارات متعلقة بالعلاج في الخارج باثر رجعي.

- النص على حق المريض الذي رفض طلب علاجه في الخارج بالتظلم مرة واحدة وتظلم اخر لمقابلة اللجنة.

ثالثا: توفير بدائل للعلاج بالداخل:

- الاستعانة بالاطباء المختصين في جميع دول العالم للحضور الى الكويت وكذلك الاستعانة بالفرق الطبية التخصصية العالمية.

- العمل على جعل مستشفى جابر الاحمد مركزا طبيا عالميا مدعما بالاطباء الاختصاصيين وكفاءات عالية المستوى واجهزة طبية حديثة على غرار اشهار المستشفيات الاوروبية والاميركية وان يخصص للكويتيين فقط وان تكون له مراكز طبية تخصصية في مجالات امراض السرطان وزراعة الاعضاء والعمود الفقري وغيرها من الامراض النادرة.

- العمل على فتح فروع في الكويت لمراكز طبية عالمية لمعالجة المرضى وتدريب الكفاءات الكويتية ومنها مثلا في مجال العلاج الطبيعي والأطراف الصناعية.

محافظ المركزي يؤكد أن ترتيب الدولة يعتمد على قدرتها في التصدي للتحديات الاقتصادية الراهنة

إدراج التصنيف الائتماني للكويت على بند الرسائل في جلسة اليوم

أضاف مجلس الأمة على جدول أعمال جلسته المقرر عقدها صباح اليوم رسالة واردة من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح بشأن وضع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت تحت المراجعة للنظر في تخفيضه اضافة الى عرضه على النقاش الجاري بشأن الإصلاح الاقتصادي.

وجاء في نص الرسالة المرسلة الى رئيس مجلس الأمة حول وضع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت:

فكما تعلمون معاليكم فقد قررت وكالة (موديز) مؤخرا وضع التصنيف الائتماني السيادي الحالي لدولة الكويت تحت المراجعة للنظر في تخفيضه وقد جاء هذا القرار في ضوء الانخفاض الكبير في اسعار النفط الذي هو المورد الرئيسي للميزانية العامة وبطء الاصلاحات الاقتصادية فضلا عن تزايد المخاطر السياسية الاقليمية وبهذا الخصوص فقد وردتني رسالة مؤرخة 2016/3/10 من الاخ محافظ بنك الكويت المركزي تتضمن تفصيلات هذا الموضوع وتفيد بأن بقاء التصنيف الحالي أو تخفيضه يعتمد على قدرة البلاد على التصدي لتحديات المرحلة الراهنة.

هذا لإحاطة معاليكم علما بأهمية الموضوع راجيا إدراجه في بند الرسائل الواردة للاجتماع المقبل لمجلس الامة الموقر يوم الثلاثاء الموافق 2016/3/15 اضافة الى عرضه على النقاش الجاري بشأن الاصلاح الاقتصادي.

وجاء في نص رسالة محافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح:

نود ان نشير إلى قرار وكالة موديز لخدمات المستثمرين (Moodys Investors Service) وضع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت (عند المرتبة «Aa2») تحت المراجعة للنظر في تخفيضه والبيان الصحفي الذي اصدرته الوكالة بتاريخ 4 مارس 2016 بذلك الشأن. وفي هذا الصدد مرفق لمعاليكم ترجمة موجزة للرأي الائتماني (Credit Opinion) الذي اعدته الوكالة بذلك التاريخ حول التصنيف السيادي لدولة الكويت.

وفي هذا الصدد اشارت الوكالة الى ان قرار وضع التصنيف السيادي لدولة الكويت تحت المراجعة للنظر في تخفيضه جاء في ضوء الانخفاض الكبير في اسعار النفط مؤخرا والاعتماد الكبير جدا على قطاع النفط وبطء التقدم في التنويع الاقتصادي وضعف فعالية السياسة الحكومية مقارنة بأقرانها في التصنيف اضافة إلى تعرض الدولة لمخاطر جيوسياسية اقليمية. وخلال فترة المراجعة التي تمتد لشهرين ستقوم الوكالة بمراجعة بعض العوامل التي تساهم في تخفيض التصنيف الائتماني حيث اوضحت انها قد تتخذ اجراء سلبيا بشأن التصنيف اذا كشفت المراجعة عن ان صدمة اسعار النفط قد تؤدي الى الاسراع في تدهور المالية العامة للدولة على شكل زيادة سريعة في مستويات الدين الحكومي والاستنزاف السريع للمصدات المالية واعتمادا على نتائج المراجعة قد تتجه الوكالة إلى تخفيض التصنيف في حال تأكد الوكالة ان رد فعل السياسات الحكومية ليس كافيا للحيلولة دون اضعاف قوة الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة او قد تلجأ الوكالة الى تثبيت التصنيف الحالي مع تغيير النظرة المستقبلية له الى سلبية بدلا من مستقرة ليعكس تزايد الضغوط على التصنيف.

ومن جانب آخر اشارت الوكالة الى انها قد تتجه الى تأكيد التصنيف عند المرتبة «Aa2» مع نظرة مستقبلية مستقرة وذلك في حال اذا كشفت المراجعة عن استجابة سياسية قوية لتعزيز التنوع والمرونة في الاقتصاد والموازنة العامة للدولة بما يكفي لإبطال (Nullif) التأثير السلبي لصدمة أسعار النفط.

وترتيبا على ما سبق يبدو واضحا ان قرار وكالة موديز وضع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت تحت المراجعة للنظر في تخفيضه ينطوي على تقييم مدى جدية وكفاية ومصداقية الخطط الاصلاحية لحكومة دولة الكويت وقابلية تلك الخطط للتنفيذ وللاستمرار فضلا عن تقييم قدرة الحكمة على تقليص اثر انخفاض اسعار النفط وما يرتبط به من متغيرات قد تؤثر سلبا على قوة الجدارة الائتمانية لدولة الكويت. هذا بالاضافة الى تقييم آفاق الخطط متوسطة الاجل التي تنتهجها حكومة دولة الكويت بغرض تنويع النشاط الاقتصادي واستشراف درجة جدواها وفعاليتها ومدى اتساقها مع حجم التحدي الذي تفرضه المستجدات الراهنة.

أنس الصالح

د. محمد الهاشل

ومن هذا المنطلق فقد تتفقون معاليكم معنا في الرأي بأهمية بذل المزيد من الجهود الحثيثة للتصدي لتحديات مستجدات المرحلة الراهنة وذلك من خلال تدابير واجراءات وسياسات مؤثرة وكافية تستهدف الاصلاح المالي كمدخل للاصلاح الاقتصادي الشامل تعزيزا لاستدامة قوة وسمعة الاوضاع الاقتصادية والمالية للاقتصاد الوطني. وفي سياق متصل يجدر بالذكر أننا قمنا من جانبنا بدعوة وكالة موديز لزيارة دولة الكويت وذلك لتعريفها واطلاعها على السياسات والاجراءات الاصلاحية التي تتخذها الدولة حيث اقترحت الوكالة ان يكون الموعد المبدئي لتلك الزيارة خلال الفترة 30 - 31 مارس 2016.

وكانت وكالة موديز لخدمات المستثمرين (Moodys Investors Service) قد اصدرت في 4 مارس 2016 تقرير الرأي الائتماني (Credit Opinion) حول التصنيف السيادي لدولة الكويت عند المرتبة «Aa2» مع وضع التصنيف تحت المراجعة للنظر في تخفيضه.

أولا - نقاط قوة التصنيف الائتماني وتحدياته:

تشمل نقاط قوة التصنيف الائتماني لدولة الكويت ما يلي:

- امتلاك دولة الكويت لاحتياطيات كبيرة جدا من النفط.
- مستويات مرتفعة جدا لنصيب الفرد من الدخل.
- الموازنة العامة قوية جدا.
- القدرة الكبيرة لدولة الكويت على امتصاص نتيجة كل من انخفاض سعر برميل النفط التعادلي للموازنة Fiscal Breakeven Oil Prices وضخامة الموجودات الاجنبية.

وتشمل تحديات التصنيف الائتماني لدول الكويت:

- الاعتماد الكبير جدا على قطاع النفط وبطء التقدم في التنويع الاقتصادي.
- الفعلية الضعيفة للسياسة الحكومية مقارنة بأقرانها في التصنيف.
- امكانية تعرض الدولة لمخاطر الاحداث الجيوسياسية الاقليمية.

ثانيا - مبررات التصنيف

- يشير التقرير الى نتائج العوامل الاربعة للتصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت حيث صنفت القوة الاقتصادية والمالية عند مستويات مرتفعة جدا والقوة المؤسساتية والحساسية لمخاطر الاحداث عند مستويات معتدلة واشارت الوكالة الى ان القوة الاقتصادية والمالية لدولة الكويت تدعم تصنيفها عند المرتبة Aa2.

- اشارت الوكالة في التقرير الى ان تقييمها للقوة الاقتصادية مبني على ثروة الدولة من الموارد النفطية حيث تمتلك دولة الكويت سادس اكبر احتياطي مؤكد من النفط والغاز في العالم وثاني اكبر احتياطي على مستوى دول مجلس التعاون الخليج العربية بعد المملكة العربية السعودية وتصنيفها AA3 مستقر وبما ينعكس على المستويات المرتفعة من الثروة الوطنية ووفقا لصندوق النقد الدولي يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المعادل للقوة الشرائية في دولة الكويت بنحو 71020 دولارا في عام 2014 لتحتل دولة الكويت بذلك الترتيب الرابع على مستوى الدول الخاضعة لتصنيف الوكالة وهو ذات المستوى المسجل في النرويج وتصنيفها AA مستقر.

-اعتماد دولة الكويت الكبير على الصادرات النفطية المتقلبة ينعكس على تقلب الأداء الاقتصادي. واشار التقرير الى ان الاعتماد المرتفع على الصادرات النفطية والتي بلغت نسبتها نحو 93 % من اجمالي الصادرات في عام 2014 يساهم في حدوث تقلبات كبيرة في الأداء الاقتصادي.

- تقدر الوكالة ان يحقق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نموا يبلغ متوسطه نحو 2.1 % خلال السنوات 2010 - 2019 وبالاضافة الى ذلك اشار التقرير الى ان امتلاك دولة الكويت لثروة نفطية مرتفعة اسهم الى حد ما في بقاء دولة الكويت الابطأ بين اقرانها الاقليميين في تطوير قطاعها غير النفطي من خلال تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الاجنبية وقد ادى ذلك الى تضخم القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص.

- اشارت الوكالة الى ان المؤسسات السياسية والادارية والقانونية في دولة الكويت لا تعمل بشكل قوي مقارنة بالدول الاخرى ذات التصنيفات الائتمانية المرتفعة وفي هذا الصدد اشارت الوكالة الى ان دولة الكويت قد حصلت على مستويات معتدلة في مؤشري الاطار المؤسساتي وفعالية الحكومة ضمن مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي Worldwide Govermanvr indicators واشارت الوكالة الى ان العلاقة المتوترة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تعتبر واحدا من العوامل التي اعاقت التنويع الاقتصادي كما ادى الجمود السياسي الى تأخير تنفيذ الخطط التنموية ومع ذلك

التتمة ص11

قرار وضع التصنيف تحت المراجعة جاء بسبب انخفاض أسعار النفط والاعتماد عليه كمصدر أساس للدخل

الوكالة قد تتخذ إجراءات سلبية بشأن تصنيف الكويت إذا اكتشفت تأثر الاقتصاد بانخفاض أسعار النفط

رد فعل السياسات الحكومية ليس كافيا للحيلولة دون إضعاف قوة الوضع الاقتصادي

العلاقة المتوترة السابقة بين السلطتين واحدة من عوائق التنويع الاقتصادي

وضع ميزان المدفوعات أصبح أكثر سوءا

الهاشل: اتخاذ سياسات كافية لتعزيز قوة وسمعة الاقتصاد الوطني

تتمة المنشور ص 10

وبعد الانتخابات الاخيرة في عام 2013 يبدو ان العلاقة بين الحكومة ومجلس الامة اصبحت اكثر تعاونا.

- اشارت الوكالة الى ان ضعف الشفافية المتعلقة بعدم افصاح السلطات الكويتية عن حجم الموجودات الاجنبية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار تضع قيدا على التصنيف الائتماني للدولة كما اشارت الى ان دولة الكويت لديها درجة عالية نسبيا من المصداقية Credibility في السياسة النقدية حيث تراجعت مستويات التضخم بعد وصولها الى ذروتها في عام 2008 وأشارت الوكالة الى ان نظام سعر الصرف في دولة الكويت اكثر مرونة مقارنة باقرانها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما اشارت الوكالة الى ان الدينار الكويتي يرتبط بسلة من العملات غير معلن عنها ومن المرجح هيمنة الدولار الامريكي عليها.

- اشار التقرير الى ان الموازنة العامة للدولة تعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية التي تمثل نحو 80 % من اجمالي الايرادات ومع ذلك حققت دولة الكويت تاريخيا فوائض مالية كبيرة في الموازنة وهذا ما يفسر المستويات المنخفضة جدا من الدين الحكومي التي تدر بنحو 80 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2014 واشارت الوكالة الى انه من المحتمل ان تحقق الموازنة العامة لدولة الكويت عجزا ماليا بنحو 1 % من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2016/15 التي تمتد حتى نهاية مارس عام 2016 مدفوعا بالتأثير السلبي لانخفاض اسعار النفط وعليه فمن المحتمل ان يبقى الدين الحكومي عند مستوياته المنخفضة جدا ليسجل نحو 11 % من الناتج المحلي الاجمالي.

اشارت الوكالة الى ان الموجودات المالية للحكومة تفوق الناتج المحلي الاجمالي للدولة كما اشارت الى انخفاض مخاطر الوضع المالي للدولة نتيجة لانخفاض سعر برميل النفط التعادلي للموازنة والذي يبلغ نحو 47 دولارا للبرميل في عامي 2015 و2016 (باحتساب دخل الاستثمارات الحكومية) وذلك وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي.

اشارت الوكالة الى انه نتيجة للموقع الجغرافي تتعرض دولة الكويت كما باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاخرى لمخاطر الاحداث الجيوسياسية الاقليمية ومع ذلك تتمتع الكويت بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية ومجموعة الثمانية (G8) وهي عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما اشار التقرير الى ان الحكومة الكويتية تحاول المحافظة على علاقات مستقرة مع جارتيها ايران والعراق.

اشارت الوكالة الى ان دولة الكويت سجلت فوائض مالية كبيرة في الحساب الجاري وميزان المدفوعات في السنوات الماضية ومن المتوقع ان تستمر تلك الفوائض على الاقل خلال السنوات الخمس القادمة وذلك استنادا لاتجاهات الانفاق الحكومي الجاري واشارت الوكالة الى ان الحكومة ليس لديها احتياج للاقتراض بل ان اوضاعها قوية جدا بالنسبة لصافي الموجودات الاجنبية وحسب رأي الوكالة فإن مخاطر القطاع المصرفي الكويتي على الميزانية العامة للدولة منخفضة جدا واشار التقرير الى ان البنوك مراقبة بشكل جيد (well regulated) من قبل بنك الكويت المركزي كما ان قطاع شركات الاستثمار قام تقليص ديونه (deleveraged) وذلك منذ تعرضه لسوء الادارة (mismanagement) واثار الازمة المالية العالمية في عام 2008.

جانب من اجتماع سابق للجنة المالية

ثالثا - عوامل التصنيف

وضعت الوكالة التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة aa2 مع وضع التصنيف في قائمة باتجاه الخفض منذ 4 مارس 2016 وخلال فترة المراجعة ستقوم الوكالة بتقييم مدى تأثير الانخفاض الحاد في اسعار النفط والتي تتوقع الوكالة بقاءها منخفضة لعدة سنوات على الاداء الاقتصادي والموازنة العامة للدولة في السنوات المقبلة.

- العوامل التي تساهم في رفع التصنيف الائتماني

اشارت الوكالة الى انه من المستبعد رفع التصنيف الائتماني لدولة الكويت ومع ذلك قد تؤكد الوكالة التصنيف عند المرتبة aa2 مع نظرة مستقبلية مستقرة اذا كشفت المراجعة عن ان القوة الائتمانية الجوهرية بما في ذلك المصدات المالية المتاحة للدولة تساهم في تحييد اثر انخفاض اسعار النفط لعدة سنوات الى جانب ذلك لابد ان تكون الاستجابة السياسية لتعزيز التنوع والمرونة في الاقتصاد والموازنة العامة للدولة قوية بما يكفي لابطال (nulilfy) التأثير السلبي لصدمة اسعار النفط.

- العوامل التي تساهم في تخفيض التصنيف الائتماني

اشارت الوكالة الى انها قد تتخذ اجراء سلبيا بشأن التصنيف اذا كشفت المراجعة عن ان صدمة اسعار النفط اخذا في الاعتبار الاجراءات الحكومية تؤدي الى الاسراع في تدهور المالية العامة للدولة على شكل زيادة سريعة في مستويات الدين الحكومي والاستنزاف السريع للمصدات المالية.

كما اشارت الوكالة الى انه في حالة ظهور اشارات لازمة في ميزان المدفوعات او ازمة مصرفية فان ذلك يضغط على التصنيف بالاضافة الى تدهور البيئة السياسية المحلية او الاقليمية بحيث يؤدي الى تعطل امدادات النفط او الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد.

واعتمادا على نتائج المراجعة قد تثبت الوكالة التصنيف الحالي مع تغيير النظرة المستقبلية له الى سلبية بدلا من مستقرة ليعكس تزايد الضغوط على التصنيف ولكن تخفيض التصنيف سيتم في حال تأكد الوكالة ان رد فعل السياسات الحكومية ليس كافيا للحيلولة دون اضعاف قوة الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة.

رابعا-التطورات الراهنة

- اشارت الوكالة الى تراجع الايرادات العامة بنحو 46% في الاشهر التسعة الاولى ابريل - ديسمبر من السنة المالية 2016/2015 مقارنة بالفترة نفسها من السنة المالية 2015/2014 كما اشارت الى ان الحكومة الكويتية تدرس عدة خيارات لخفض الانفاق الجاري وزيادة الايرادات غير النفطية لمواجهة التحديات المالية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط وهذا يشمل رفع اسعار البنزين بنحو 80% وتوحيد ووضع معايير قياسية للأجور في القطاع العام وفرض ضريبة على ارباح الشركات وادخال ضريبة القيمة المضافة كما هو الحال في بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انطلاقا من عام 2018 فصاعدا.

- اشار مشروع الموازنة للسنة المالية 2017/2016 الى انها ستحقق عجزا ماليا بنحو 12.2 مليار دينار أو حوالي 40% من الناتج المحلي الاجمالي على اساس افتراض سعر النفط يبلغ 25 دولارا للبرميل، مع توقع انخفاض الايرادات العامة بنحو 52% واستقرار الانفاق العام مقارنة بالسنة المالية 2016/2015 .

- اشارت الوكالة الى ان وضع ميزان المدفوعات اصبح اكثر سوءا لكن من المتوقع ان تستمر دولة الكويت في المحافظة على تحقيق فائض في الحساب الجاري تبلغ نسبته نحو 6.1% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2015 وهو معدل اقل بكثير من متوسط الفائض خلال الخمس سنوات الماضية والبالغ نحو 38.7% واشار التقرير الى ان الصادرات النفطية شهدت انخفاضا بنحو 48% في حين ارتفعت الواردات بنسبة 9 % خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2015 وتتوقع الوكالة ان يحقق الحساب الجاري عجزا ماليا بنحو 8.2% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2016.

- اشارت الوكالة الى انه لتمويل العجز المتوقع في الحساب الجاري والميزانية العامة للدولة تخطط الحكومة لتنويع مصادر التمويل من اصدارات الديون المحلية والخارجية التي تقدر حاليا بنحو 5.6% من الناتج المحلي الاجمالي لمنح مزاحمة الاقراض للقطاع الخاص.

قمنا بدعوة وكالة موديز لزيارة الكويت والاطلاع على السياسات والإجراءات الإصلاحية

وتتوقع الوكالة ارتفاع مستويات اجمالي الديون الحكومية لتصل الى نحو 20% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016.

- تراجع سعر صرف الدينار الكويتي منذ منتصف عام 2014 وخلال عام 2015 بنحو 3.7 % مقابل الدولار الاميركي ولكنه ارتفاع بنحو 1.2% منذ بداية العام الجاري. وفي شهر ديسمبر 2015 اتجهت دولة الكويت بالاضافة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين الى رفع سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية ليصل الى 2.25% تزامنا مع رفع اسعار الفائدة الاميركية.

- انخفض حجم الاحتياطيات من النقد الاجنبي لدى بنك الكويت المركزي ليصل الى 25.7 مليار دولار اميركي في شهر ديسمبر 2015 مقارنة بما قيمته 29.3 مليار دولار في العام السابق وبما يعني تراجع المصدات المالية الخارجية تجاه اي صدمات مستقبلية وبالرغم من ذلك تشير تقديرات الوكالة الى ان حجم الاصول لدى الهيئة العامة للاستثمار 75% منها مستثمر بالخارج يبلغ ما نسبته اكثر من 500% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2015 وتتمتع دولة الكويت بوضع قوي جدا لصافي الاستثمارات الاجنبية والذي يبلغ وفقا لتقديرات الوكالة ما نسبته نحو 95% من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام 2015.

اللجنة وافقت على طلب العدل بإجماع أعضائها الحاضرين

التشريعية: لا كيدية في طلب رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي

جانب من اجتماع سابق للجنة التشريعية

وافقت اللجنة التشريعية أمس الأول بالاجماع على طلب رفع الحصانة عن النائب د. عبدالحميد دشتي في القضية رقم 10/ 2016 حصر أمن دولة وقد اصدرت تقريرها السابع والثلاثين بهذا الشأن.

وقد احال رئيس مجلس الامة الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في 2016/3/10 كتاب وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية متضمنا طلب المستشار النائب العام رفع الحصانة النيابية عن عضو مجلس الامة د. عبدالحميد دشتي في القضية رقم 2016/10 حصر أمن دولة وذلك لامكان استكمال التحقيقات ومباشرة الدعوى الجزائية ضده.

وبذلك يكون طلب الاذن قد استوفى الشروط الشكلية المتطلبة في المادة 21 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

موضوع طلب الحصانة النيابية:

وتخلص الواقعة فيما ورد بكتاب نائب وزير الخارجية المؤرخ 2016/2/29 الموجه الى المستشار النائب العام من تلقي وزارة الخارجية مذكرة رسمية من سفارة المملكة العربية السعودية لدى الكويت تفيد بأن النائب بمجلس الامة د. عبدالحميد دشتي قام بمداخلة تلفزيونية على قناة الاخبارية السورية بتاريخ 24/ 2/ 2016 بالتهجم بالاساءة الى المملكة والتحريض ضدها واضاف ان ما ورد بتلك المداخلة يعتبر عملا عدائيا وتدخلا في الشؤون الداخلية للمملكة العربية السعودية الأمر الذي يؤثر سلبا على العلاقة الاخوية والتاريخية بين الكويت والمملكة العربية السعودية مما قد يؤدي الى قطع العلاقات السياسية بينهما. واردف ان المشكو في حقه سبق ان اجرى مقابلة تلفزيونية على قناة المسيرة بتاريخ 2015/5/24 ومقابلة اخرى على قناة المنار بتاريخ 2015/4/20 اساء خلالهما للمملكة العربية السعودية وارفق بالبلاغ تفريغ للمداخلة والمقابلات التلفزيونية المشار اليها وقرص مدمج (سي دي).

واذ باشرت النيابة العامة تحقيق الواقعة واستهلته بسؤال الدبلوماسي سالم راشد عوض المستشار القانوني بالادارة القانونية بوزارة الخارجية ردد مضمون ما ورد بالكتاب المشار اليه واضاف ان مداخلة العضو على قناة الاخبارية السورية حدثت بتاريخ 24/ 2/ 2016 وانه نظرا لجسامة الواقعة فقد حضر سفير المملكة العربية السعودية الى وزارة الخارجية الكويتية بتاريخ 2016/2/29 وقدم المذكرة المشار اليها بكتاب السيد نائب وزير الخارجية والتي ضمنها استياء حكومة المملكة للمداخلات التلفزيونية للمشكو في حقه والهجوم المتواصل على العقيدة السليمة وولاة الأمر واتهام المملكة بأنها منبع للارهاب والارهابيين وغيرها من العبارات التي تسيء الى المملكة مما قد يؤثر سلبا على العلاقات بين البلدين واردف المستشار القانوني ان مداخلة عضو مجلس الامة المشكو في حقه على قناة الاخبارية السورية تضمنت العديد من العبارات التي تحمل معنى الاساءة والتطاول على المملكة، ومن بين تلك العبارات (انها رأس الفتنة ومنبع الارهاب والارهابيين وان كل الحركات الارهابية متجسدة في الوهابية وانه لابد من ضرب اساس الفكر الوهابي في عقر داره... الخ) واضاف اخيرا ان ما قام به عضو مجلس الامة ادى الى توتر العلاقات بين البلدين مما قد يؤدي الى قطع العلاقات بينهما في حالة عدم اتخاذ اجراء ضد المشكو في حقه.

ولما كانت هذه الوقائع تثير في حق عضو مجلس الامة د. عبدالحميد عباس حسين دشتي شبهة الجناية المؤثمة بالمادة الرابعة من القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض احكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 التي تنص في فقرتها الاولى على ان:

(يعاقب بالحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن ثلاث سنوات كل من قام بغير اذن من الحكومة بجمع الجند او قام بعمل عدائي اخر ضد دولة اجنبية من شأنه تعريض الكويت لخطر الحرب او قطع العلاقات السياسية).

وحيث انه لما كان من المقرر وفقا لنص المادة 111 من الدستور الكويتي والمادة 20 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الامة انه: (لا يجوز اثناء دور الانعقاد في غير حالة الجرم المشهود ان تتخذ نحو العضو اجراءات التحقيق او التفتيش او القبض او الحبس او اي اجراء جزائي آخر الا باذن المجلس ويتعين اخطار المجلس بما قد يتخذ من اجراءات جزائية اثناء انعقاده على النحو السابق كما يجب اخطاره دواما في اول اجتماع له بأي اجراء يتخذ في غيبته ضد اي عضو من اعضائه وفي جميع الاحوال اذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الاذن خلال شهر من تاريخ وصوله اليه اعتبر ذلك بمثابة اذن لذلك طلبت النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضو د. عبدالحميد عباس دشتي لامكان استكمال التحقيقات باستجوابه ومباشرة الدعوى الجزائية ضده.

رأي اللجنة

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعا بتاريخ 2016/3/13 ولما كانت المادة 22 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الامة التي تنص على ان: لا تنظر اللجنة او المجلس في توافر الادلة او عدم توافرها من الوجهة القضائية وانما يقتصر البحث فيما اذا كانت الدعوى كيدية يقصد بها منع العضو من اداء واجبه بالمجلس، ويأذن المجلس باتخاذ الاجراءات الجزائية متى تبين له انها ليست كذلك فقد انتهت اللجنة بعد دراسة الموضوع من جميع جوانبه الى انتفاء صفة الكيدية في هذه القضية.

وقررت اللجنة الموافقة باجماع آراء الحاضرين من اعضائها على طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن العضو د. عبدالحميد دشتي.

علما بأن المدة المحددة لطلب الاذن برفع الحصانة النيابية تنتهي بتاريخ 2016/4/10 بحيث اذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الاذن حتى هذا التاريخ اعتبر ذلك بمثابة اذن طبقا لما هو مقرر في المادة 111 من الدستور والمادة 20 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة.

وفيما يلي مذكرة وزارة العدل بشأن طلب رفع الحصانة النيابية عن دشتي:

تخلص الواقعة فيما ورد بكتاب نائب وزير الخارجية المؤرخ 2016/2/29 من تلقى وزارة الخارجية مذكرة رسمية من سفارة المملكة العربية السعودية لدى دولة الكويت تفيد أن النائب بمجلس الأمة عبدالحميد عباس دشتي قام بمداخلة تلفزيونية على قناة الاخبارية السورية بالتهجم والإساءة الى المملكة والتحريض ضدها. وأضاف ان ما ورد بتلك المداخلة يعتبر عملا عدائيا وتدخلا في الشؤون الداخلية للمملكة العربية السعودية الأمر الذي يؤثر سلبا على العلاقة الاخوية والتاريخية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية مما قد يؤدي الى قطع العلاقات السياسية بينها وأردف ان المشكو في حقه سبق ان اجرى مقابلة تلفزيونية على قناة المسيرة بتاريخ 2015/5/24 ومقابلة اخرى على قناة المنار بتاريخ 2015/4/20 اساء خلالهما للمملكة العربية السعودية وأرفق بالبلاغ تفريغ للمداخلة والمقابلات التلفزيونية المشار اليها وقرص مدمج (سي دي).

وإذ باشرت النيابة العامة تحقيق الواقعة واستهلته بسؤال الدبلوماسي سالم راشد عوض المستشار القانوني بالادارة القانونية بوزارة الخارجية ردد مضمون ما ورد بالكتاب المشار اليه واضاف ان الواقعة حدثت بتاريخ 2016/2/24 وانه نظرا لجسامة الواقعة فقد حضر سفير المملكة العربية السعودية الى وزارة الخارجية الكويتية بتاريخ 2016/2/29 وقدم المذكرة المشار اليها بكتاب نائب وزير الخارجية والتي ضمنها استياء حكومة المملكة للمداخلات التلفزيونية للمشكو في حقه والهجوم المتواصل على العقيدة السليمة وولاة الأمر واتهام المملكة بأنها منبع للإرهاب والإرهابيين وغيرها من العبارات التي تسيء الى المملكة مما قد يؤثر سلبا على العلاقات بين البلدين وأردف المستشار القانوني ان مداخلة عضو مجلس الأمة المشكو في حقه على قناة الاخبارية السورية تضمنت العديد من العبارات التي تحمل معنى الإساءة والتطاول على المملكة ومن بين تلك العبارات أنها رأس الفتنة ومنبع الارهاب والارهابيين وان كل الحركات الارهابية متجسدة في الوهابية وانه لا بد من ضرب اساس الفكر الوهابي في عقر داره... الخ. واضاف اخيرا ان ما قام به عضو مجلس الامة ادى الى توتر العلاقات بين البلدين مما قد يؤدي الى قطع العلاقات بينهما في حالة عدم اتخاذ اجراء ضد المشكو في حقه. وحيث ثبت بالبيان المستخرج من موقع مجلس الامة الكويتي على الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) ان المشكو في حقه عبدالحميد دشتي عضو من اعضاء مجلس الامة في دورته الحالية. وحيث انه ولما كانت الواقعة على النحو المار ذكره تثير في حق عضو مجلس الامة عبدالحميد حسين دشتي شبهة الجناية المؤثمة بالمادة 1/4 من القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض احكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960.

وحيث انه لما كان من المقرر وفقا لنص المادة (111) من الدستور الكويتي والمادة (20) من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الامة أنه لا يجوز اثناء دور الانعقاد في حالة الجرم غير المشهود ان تتخذ نحو العضو اجراءات التحقيق او التفتيش او القبض او الحبس او أي اجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس ويتعين اخطار المجلس بما قد يتخذ من اجراءات اثناء دور الانعقاد على النحو السابق كما يجب اخطاره دوما في اول اجتماع له بأي اجراء يتخذ في غيبته ضد اي عضو من اعضائه وأذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الإذن خلال شهر من تاريخ وصوله اليه اعتبر ذلك بمثابة اذن. وحيث انه من المقرر ايضا طبقا لمفاد نص المادة (21) من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار اليه على انه يقدم طلب الاذن برفع الحصانة عن العضو الى رئيس المجلس من الوزير المختص او ممن يريد رفع دعواه الى المحاكم الجزائية ويجب ان يرفق الفرد صورة من عريضة الدعوى التي يزمع رفعها مع المستندات المؤيدة لها ويحيل رئيس المجلس الطلبات المذكورة الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ويكون نظرها في اللجنة وأمام المجلس بطريق الاستعجال.

الأمر الذي يتعين معه احالة صورة من ملف القضية الى وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية لإجراء ما يلزم نحو مخاطبة مجلس الامة لرفع الحصانة النيابية عن عضو مجلس الامة عبدالحميد حسين دشتي لاستكمال التحقيقات باستجوابه ومباشرة اجراءات الدعوى الجزائية ضده.

لذلك نرى لدى الموافقة:

إرسال صورة من ملف القضية الى وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية لإجراء ما يلزم نحو مخاطبة رئيس مجلس الامة لرفع الحصانة النيابية عن عضو مجلس الامة عبدالحميد عباس حسين دشتي لإمكان استكمال التحقيقات باستجوابه ومباشرة الدعوى الجزائية ضده.

.. وترفع الحصانة عنه في قضية الاساءة للقضاء في خلية العبدلي

أعلن مقرر لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب احمد القضيبي عن موافقة اللجنة بإجماع الحاضرين على طلب النيابة العامة رفع حصانة النائب عبدالحميد دشتي في قضية رقم 2016/32 حصر التنفيذ المقيد 2016/20 جنح مباحث بخصوص الاساءة للقضاة في قضية خلية العبدلي.

وبين القضيبي ان هناك رسالة من دشتي تقدم بها امس ويطلب فيها تأجيل عشرة ايام للتصويت على طلبات رفع حصانته، ولكن اللجنة ارتأت ان لا مانع لائحيا من مناقشة هكذا طلبات في حال عدم وجود النائب المعني بالأمر كما ان تعذر دشتي سببه حالة صحية غير مستقرة وغير جيدة وان وقت تحسن حالته غير معلوم وبالتالي جنحنا الى عدم تأخير حسم مثل هذه الطلبات وكي يكون للمجلس قرار ازاءها حين تكون على جدول أعمال الجلسة.

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 .

بقاء مبالغ تحت التحصيل لوزارة التجارة والصناعة تخص سنوات مالية سابقة

في الحلقة السادسة من ملاحظات ديوان المحاسبة على نتائج الفحص والمراجعة الخاصة بتنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 تنشر «الدستور» بيانات الحساب الختامي لوزارتي التجارة والصناعة والعدل والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لبيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظيف بالوزارتين وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014.

شعار وزارة التجارة والصناعة

مآخذ شابت مذكرة تسوية حساب البنك المركزي ما يشير إلى ارتباك الأعمال المالية والمحاسبية المتعلقة بالحساب

وزارة التجارة والصناعة تأخرت بالرد على مكاتبات ديوان المحاسبة

إخلال إحدى الشركات ببنود الاتفاقية المبرمة مع الوزارة لتأمين السلع بالأسعار المناسبة

صرف مكافآت وبدلات لموظفين منحوا إجازة دراسية بمرتب كامل بالمخالفة للائحة البعثات والإجازات الدراسية

وزارة التجارة والصناعة

اورد ديوان المحاسبة اهم بيانات الحساب الختامي والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لهذه البيانات ولحسابات وسجلات وشؤون التوظف لوزارة التجارة والصناعة وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014 حيث قدرت المصروفات بـ 295.431/000 مليون دينار وبلغت الايرادات 3.958/000 ملايين دينار.

أولا: بيانات الحساب الختامي

ويتضح من بيان الحساب الختامي ما يلي: زيادة الايرادات المحصلة للسنة المالية 2015/2014 عن المقدر بما جملته 4.676.532/000 دينارا كويتيا وبنسبة 118.2 % وزيادة الايرادات المحصلة خلال السنة المالية 2015/2014 عن السنتين الماليتين 2013/2012 و2014/2013 بنسبة 219.9 % و19.7 % على التوالي.

وبلغ الوفر بالمصروفات الفعلية للسنة المالية 2015/2014 عن المعتمد ما جملته 6.525.573/000 دينارا كويتيا وبنسبة 2.2 % وزيادة مصروفات السنة المالية 2015/2014 عن مصروفات السنة المالية 2013/2012 و2014/2013 بنسبة 95.0 % و61.6 % على التوالي.

ثانياً: فحص ومراجعة الحساب الختامي للوزارة:

مآخذ شابت مذكرة تسوية حساب بنك الكويت المركزي السلفة الامر الذي يشير الى ارتباك الاعمال المالية والمحاسبية المتعلقة بذلك الحساب وعدم صحة الاجراءات المتبعة في اعداد مذكرة تسوية البنك بالمخالفة للتعليمات المالية الواردة بالتعميم رقم 4 لسنة 2000 ومن بينها: وجود اشعارات دائنة قيدت بالسجلات ولم تظهر بكشف حساب البنك بلغت قيمتها 419.903/000 دنانير كويتية على الرغم من ان تاريخ قيد بعضها يرجع الى 2008/9/28 ووجود اشعارات مدينة ظهرت بكشف البنك ولم تظهر بالسجلات بلغت قيمتها 723.699/000 دينارا كويتيا يعود تاريخ بعضها الى 2009/2/8 وكان ينبغي قيد كل مبلغ من تلك المبالغ بالسجلات قبل اقفال حسابات السنة المالية التي خصم فيها بالاضافة الى عدم بيان ارقام الاشعارات لبعض المبالغ وظهور اشعارات مدينة قيدت بالسجلات في السنوات المالية السابقة ولم تظهر بكشف حساب البنك يعود قيد بعضها الى تاريخ 2009/2/8 بلغت جملتها 3.423/000 دينارا كويتيا والتي يتعين ظهورها بكشف البنك وعدم تضمينها بمذكرة التسوية بالنموذج رقم 4/18/3 ح خ - حسابات.

وجود اشعارات دائنة ظهرت بكشف حساب البنك ولم تظهر بالسجلات يعود تاريخ بعضها الى 2008/7/1 بلغت جملتها 17.394/000 دينارا كويتيا والذي كان من الواجب اتخاذ اللازم نحو قيد تلك المبالغ بالسجلات قبل اقفال حسابات السنة المعنية بالاضافة الى عدم وجود ارقام الاشعارات لبعض المبالغ الواردة بالنموذج رقم 4/18/3 ح خ - حسابات.

ثالثاً: فحص ومراجعة حسابات وسجلات للوزارة

- التأخر بالرد على مكاتبات الديوان بالمخالفة لأحكام المادة 7/52 من قانون انشائه رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته.

- ضعف اداء الوزارة في الاشراف ومتابعة سير العمل في المنطقة الحرة وذلك بالمخالفة للمادة 47 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 26 لسنة 1995 بشأن المناطق الحرة:

ومن مظاهر ذلك عدم المتابعة مع الهيئة العامة للصناعة للتأكد من صحة ودقة الاجراءات التي قامت بها لاثبات القيمة الايجارية لكافة المستثمرين في المنطقة الحرة التي على اساسها يتم احتساب حصة الوزارة البالغة ما نسبته 20 % من ايرادات المنطقة الحرة حيث افادت الوزارة بانها تتفق مع الديوان حيث ان هناك مستثمرين لايوجد لديهم عقود مع الهيئة العامة للصناعة وانذارهم واخلاؤهم كما تم مخاطبة ادارة الفتوى والتشريع برفع دعوى طرد غاصب وتم تزويد الديوان بنسخ من تلك الانذارات.

- عدم قيام الوزارة بالتحقيق من صحة المبالغ الموردة لها من قبل الهيئة العامة للصناعة مقابل 20 % حق الانتفاع من ايرادات المنطقة الحرة خلال الفترة من 2014/4/1 وحتى 2014/6/30 والبالغ اجماليها 381.951/000 دينارا كويتيا حيث افادت الوزارة بأنها قامت بمراجعة البيانات المالية للربع المذكور بالملاحظة وسيتم ارسال كتاب للهيئة الملاحظات وسيتم تزويدكم بنسخة من ذلك الكتاب لاحقا.

- استمرار عدم اتخاذ الوزارة الاجراءات اللازمة بتسوية امتداد عقود بعض المستثمرين الى ما بعد العقد الرئيسي لادارة المنطقة الحرة الامر الذي يعكس مدى القصور في متابعة ابرام تلك العقود وذلك بالمخالفة للفقرة رقم 3 من البند الثامن الوارد بعقد ادارة المنطقة الحرة حيث افادت الوزارة بأنها ليست طرفا في التعاقدات التي تبرم في المنطقة الحرة وأنها قامت بمخاطبة الهيئة العامة للصناعة للطلب منها تنفيذ كل الاجراءات اللازمة والمنصوص عليها بشأن ازالة كافة المخالفات في عقود المستثمرين وان اللجنة الاشرافية المشكلة بالقرار الوزاري رقم 100 لسنة 2014 قامت بتعديل العديد من عقود المستثمرين من حيث المدة وسوف تقوم الوزارة بالاستعلام من الهيئة العامة للصناعة عن وجود اي عقود اخرى مخالفة للمدة.

- عدم قيام الوزارة باتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن عقود المستثمرين المخالفين للائحة الاسعار والرسوم الخدمية في المنطقة التجارية الحرة الصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم 68 لسنة 1999.

حيث افادت الوزارة بأنه تم مخاطبة الهيئة العامة للصناعة بضرورة ازالة المخالفات كافة ومن ضمنها العقود المخالفة للقيمة الايجارية وفي انتظار ان تقوم الهيئة بإرسال ملاحق عقود بتعديل القيم الايجارية لاعتمادها وتعديل العقود.

- اخلال احدى الشركات ببنود الاتفاقية رقم 25 بتاريخ

التتمة ص14

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

ضعف أداء وزارة التجارة في الإشراف ومتابعة سير العمل بالمنطقة الحرة

مبنى ديوان المحاسبة

تتمة المنشور ص13

2013/1/17 والمبرمة مع وزارة التجارة والصناعة لتأمين السلع والمواد الضرورية بالاسعار المناسبة ومن مظاهر ذلك عدم التزام الشركة بتوفير مخزون استراتيجي من الحليب السائل لمدة لا تقل عن 3-4 أشهر ويكون جاهزا عند طلب التصنيع وذلك بالمخالفة للبند الثاني عشر من الاتفاقية وعدم تقديم الشركة للكفالة البنكية لصالح الوزارة في صورة شيك مصدق او خطاب ضمان صادر من أحد البنوك المحلية المعتمدة بنسبة 10.0 % من اجمالي قيمة العقد قبل البدء بتنفيذ الاتفاقية وذلك بالمخالفة لنص المادة 16 من الاتفاقية.

حيث افادت الوزارة بأنها قامت باستطلاع رأي ادارة الفتوى والتشريع في انهاء العقد مع تلك الشركة لرفضها تقديم كفالة مصرفية وعدم قيامها بتوفير مخزون استراتيجي من الحليب طبقا لاحكام البند 12 من العقد وبناء على رأي ادارة الفتوى في فسخ العقد المبرم مع الشركة بالارادة المنفردة قامت الوزارة باخطار الشركة بتخليها عن الاتفاقية بعد ثلاثة اشهر من تاريخ تسلم هذا الاخطار وذلك بموجب كتاب وكيل الوزارة بتاريخ 2915/1/18.

- مأخذ شابت الرقابة على عملية صرف المواد بالمراكز التموينية: ومن مظاهر ذلك ضعف الرقابة على رموز الدخول على النظام الآلي وشيوع المسؤولية بين العاملين بفروع التموين حيث افادت الوزارة بأنه جار تطوير النظام الالي وفق برنامج زمني محدد وحاليا يتم تحديد المسؤولية ومراجعة اسماء المستخدمين والتأكد من عدم استخدام اشخاص آخرين لاسم المستخدم.

- استمرار قصور النظام الآلي المستخدم في عمليات صرف المواد التموينية لعدم امكانية التحقق من رصيد المواد التموينية المتوفر بالفروع خلال أي فترة زمنية حيث افادت الوزارة بأنه جار حاليا تطوير النظام مما يسمح بالتأكد من مخزون الفروع من المواد التموينية وحاليا يتم جرد الفروع بشكل دوري ومفاجئ للتأكد من سلامة الصرف وضبط المخالفين.

- مآخذ شابت النظام الآلي الخاص باصدار البطاقة التموينية طبقا للقرار الوزاري رقم 238 لسنة 2011 بشأن تحديد الفئات المستحقة للمواد التموينية من مظاهر ذلك سماح نظام اصدار البطاقة التموينية لاشخاص غير مخولين بادخال البيانات واصدار بطاقات تموينية وعدم تحديد الاشخاص المضافين الى رب اسرة من غير الكويتيين المسجلين في الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية حيث عمل تطوير النظام بما يسمح بتحديد المسؤولية ويغطي الثغرات كافة علما بأن قسم البطاقة التموينية يراجع جميع الاصدارات في جميع المراكز ويحكم الرقابة عليها بما لا يسمح باصدار بطاقة لاشخاص غير مستحقين، وكذلك مراجعة اللائحة وتعديلها ان لزم وتطوير النظام وذلك لتلافي ملاحظات الديوان في ذلك.

- سداد كامل قيمة العقد رقم 2013/28 - 2014 بشأن توريد وتركيب اجهزة البصمة وتطوير نظام الشؤون الادارية والبالغة 49.690/000 دينارا كويتيا على الرغم من عدم وفاء الشركة المنفذة لبعض التزاماتها ما ترتب عليه عدم تمكن الوزارة من تفعيل نظام البصمة مما يعد هدرا للمال العام حيث افادت الوزارة بأنها تقوم بعد اجتماعات مع الشركة لتذليل اي عقبات في التنفيذ وتمارس الشركة عملها بصفة يومية داخل الوزارة بوجود مندوب من قبلها يباشر اعمال البصمة وفي حال تقاعس الشركة وعدم التزامها سيتم توقيع غرامات خاصة ان الوزارة لديها كفالة بنكية تمثل 10 % من قيمة العقد.

- بقاء العديد من الارصدة المدورة بحساب العهد مبالغ تحت التحصيل والبالغ جملتها 25.659/000 دينارا كويتيا منذ عدة سنوات مالية سابقة بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية وافادت الوزارة بأنه جار متابعة تسوية تلك المديونيات وتحصيلها حيث تم مخاطبة الجهات المعنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وقد تم تحصيل بعض المديونيات.

- بقاء العديد من المبالغ المقيدة بحساب الديون المستحقة للحكومة المدورة منذ عدة سنوات مالية سابقة دون تحصيل والبالغ ما امكن حصره منها ما جملته 87.030/000 دينارا كويتيا بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية حيث افادت الوزارة بأنها تسعى للعمل على تسوية تلك المديونيات حيث تم تسوية بعض المديونيات المستحقة علي بعض الموظفين كما تم احالة الديون المستحقة على بعض الشركات والبالغة 59.886/000 دينارا كويتيا الى ادارة الشؤون القانونية لاجراء التحقيق وبناء على نتائج التحقيق سيتم استكمال الاجراءات لتسوية تلك المديونيات اما باقي المديونيات التي تخص بعض الموظفين المتقاعدين فقد تم مخاطبة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لخصم تلك المديونيات لصالح الوزارة.

رابعا: ملاحظات شؤون التوظف

- صرف بدل اشراف لبعض الموظفين عن الوظيفة الاشرافية رئيس قسم المعتمدة بالهيكل التنظيمي بالمخالفة للمادة 3 من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 25 لسنة 2006 في شأن شروط شغل الوظائف الاشرافية بلغ ما امكن حصره منها ما جملته 10.080/000 دينارا كويتيا حيث افادت الوزارة بانها قامت بمخاطبة ديوان الخدمة المدنية بشأن انشاء التعديل في الهيكل التنظيمي للوزارة وبما يسمح بتسكين المسؤولين للفترة المسائية بصورة رسمية.

- صرف مكافأة شهرية بصفة شخصية لبعض العاملين بالوزارة بالمخالفة لكتاب ديوان الخدمة المدنية رقم 10110 المؤرخ 2007/3/20 وبالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 16 لسنة 2012 بشأن منح الموظفين الكويتيين العاملين على الشاشات مكافأة تشجيعية بلغ ما امكن حصره منها ما جملته 16.731.000 دك حيث افادت الوزارة انه تم الصرف بناء على موافقة ديوان الخدمة المدنية بموجب كتابها رقم م خ م / 2013/19/417 بتاريخ 2013/7/10.

- قيام الوزارة بصرف مكافآت وبدلات لبعض الموظفين الممنوحين اجازة دراسية بمرتب كامل وذلك بالمخالفة للمادة 15 من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 10 لسنة 1986 بشأن لائحة البعثات والاجازات الدراسية حيث بلغ جملة ما امكن حصره منها ما جملته 11.245.000 د.ك.

حيث افادت الوزارة بأنه تم اثبات المديونية وجار التحصيل والخصم بما تم صرفه من دون وجه حق.

خامسا: ملاحظات الرقابة المسبقة

- رد اوراق بعض الموضوعات تم خلال السنة المالية 2015/2014 رد أوراق 3 موضوعات للوزارة ومن ذلك رد الامر المباشر رقم 19 - 2015/2014 الخاص بتوفير المواد التموينية الغذائية لعدم كفاية الاعتمادات المالية لابرام العقد وفقا للمادة 16 من المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978.

- طول مدة بقاء 3 موضوعات بالوزارة بعد صدور قرار لجنة المناقصات المركزية بالترسية وقبل عرضها على الديوان الامر الذي يستلزم دراسة الاجراءات والسياسات الادارية المتبعة داخل الوزارة.

الشركة الموردة والمنفذة لأجهزة البصمة لم تف ببعض التزاماتها رغم سداد كامل قيمة عقدها

عدم تحصيل مبالغ مقيدة كديون مستحقة للحكومة عن سنوات مالية سابقة

صرف بدل إشراف لبعض الموظفين عن نفس الوظيفة الإشرافية المعتمدة بالهيكل التنظيمي بالمخالفة

صرف مكافأة شهرية لبعض العاملين بالوزارة بالمخالفة لقرارات مجلس الخدمة المدنية

الخالد: توحيد الرؤى والأهداف العربية لمواجهة المخاطر الأمنية

الشيخ محمد الخالد

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ان أبناء الوطن العربي أينما كانوا وفي أي بقعة منه فهم في وطنهم وبين أهلهم.

وقالت ادارة الاعلام الامني في وزارة الداخلية في بيان صحافي ان الخالد ذكر خلال استقباله عددا من الوفود الخليجية والعربية المشاركة في احتفالات أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية بمناسبة تخريج الدفعة (42) من الطلبة الضباط والدفعة (27) من ضباط الاختصاص والدفعة الثامنة من معهد الهيئة المساندة أن عمق العلاقات التي تربط الكويت بباقي الدول الخليجية والعربية ما يسهم في توحيد الرؤى والاهداف لمواجهة المخاطر الامنية التي تواجهها المنطقة.

واعرب وزير الداخلية عن تمنياته بالتوفيق للطلبة الخريجين في حياتهم العملية داعيا الى الاستفادة من دراستهم النظرية وتدريباتهم العملية في خدمة الأمن ليكونوا تجسيدا حقيقيا لرجال الأمن المخلصين والمؤهلين والمدربين من أجل الحفاظ على أمن وطنهم وامان مواطنيهم.

وشدد على ضرورة الاستمرار في البحث والدراسة بعد الحصول على التدريب اللازم لرفع كفاءة وأداء رجل الأمن للمستوى الذي يمكنه من أداء واجباته على أكمل وجه.

بدورهم أعرب رؤساء الوفود عن شكرهم العميق وتقديرهم للكويت قيادة وحكومة وشعبا على الرعاية الكريمة التي شملت بها الطلبة من خريجي أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية هذا العام ومن الدفعات السابقة متمنين التقدم والازدهار للكويت.

من جانب آخر ثمن الشيخ محمد الخالد عقب استقباله الوفود الخليجية المشاركة في أسبوع المرور الخليجي الموحد مساعي الوفود وحرصهم على المشاركة بتلك الفعالية سنويا من أجل نشر الوعي المروري وتحقيق الأمن والسلامة لخدمة مواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وحضر اللقاء وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء عبد الله المهنا.

افتتح مؤتمر التقدم في البحوث وتطوير الطاقة ممثلا لولي العهد

العيسى: استثمار الطاقة بوعي يساعد على تقدم الإنسان

د. بدر العيسى خلال افتتاح مؤتمر الطاقة

أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدر العيسى ضرورة استثمار الطاقة بوعي مبينا أن كل خطوة تساعد على تعظيم الاستفادة من الطاقة ومضاعفة عوائدها وتوجيه استخدامها إلى أبواب جديدة هي خطوات في تقدم الإنسان وارتقاء حياته.

جاء ذلك في كلمة للوزير العيسى امس ممثلا لسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح في افتتاح المؤتمر الدولي السادس لأبحاث وتطوير الطاقة والذي يقام تحت رعاية سموه بعنوان (التقدم في البحوث وتطوير الطاقة) ويستمر حتى 16 مارس الجاري.

وقال العيسى إن مشاركة مراكز البحث والكثير من المؤسسات التي يعنيها أمر الطاقة في هذا المؤتمر بالإضافة إلى تواجد نخبة من المتخصصين والعلماء من عدد كبير من الدول هو دليل على اهتمام الكويت بمسألة الطاقة واستثمارها.

من جهته قال مدير جامعة الكويت د. حسين الأنصاري في كلمة إن انعقاد هذا المؤتمر الدولي للمرة السادسة على أرض دولة الكويت يمثل فرصة سانحة للمهندسين والفنيين والمختصين في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي للتعرف على أحدث المستجدات في هذا المجال من جانبها المهم أكدت مدير برنامج تحفيز المشاركة بالعلوم والتكنولوجيا في إدارة الثقافة العلمية بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي المهندسة منار الراشد في كلمتها سعي المؤسسة لتطوير النهضة العلمية في البلاد بدعمها المبادرات والمشروعات العلمية بمشاركة المراكز العلمية والبحثية والوطنية.

بدوره قال رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر د. عمار الصيرفي في كلمته إن فعاليات المؤتمر الحالي تضم ما يزيد على 50 ورقة علمية محكمة سيساهم بطرحها باحثون يمثلون 16 دولة من مختلف دول العالم اضافة إلى خمس محاضرات رئيسية سيستعرض خلالها المحاضرون آخر المستجدات والتطورات في مجالات متعددة تخدم أهداف المؤتمر.

وذكر أن المؤتمر يستضيف حلقة نقاشية خاصة لرؤساء أقسام تخصص الهندسة الميكانيكية في منطقة الخليج لمناقشة التقييم الأكاديمي لبرنامج الهندسة الميكانيكية مبينا أن المؤتمر سيتضمن كذلك عقد ورشتين تدريبيتين.

ومن بين المشاركين في المؤتمر المدير العام لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي د.عدنان شهاب الدين والمدير العام لمعهد الكويت للأبحاث د. سميرة السيد عمر ونائب مدير جامعة الكويت للأبحاث د. طاهر الصحاف والأمين العام لجامعة الكويت د. محمد الفارس والأمين العام المساعد لشؤون إدارة المرافق د. آدم الملا وعميد كلية الهندسة والبترول د. عبداللطيف الخليفي.

الكويت تدين بشدة التفجير الإرهابي في أنقرة

أعرب مصدر مسؤول في وزارة الخارجية عن إدانة واستنكار دولة الكويت الشديدين لحادث التفجير الارهابي الذي وقع مساء امس الاول الاحد في انقرة واسفر عن مقتل وجرح العشرات.

واكد المصدر في تصريح لكونا تأييد الكويت لكافة الاجراءات التي تتخذها تركيا للحفاظ على أمنها وصيانة استقرارها مذكرا بموقف دولة الكويت المبدئي والثابت المناهض للارهاب بكافة اشكاله وصوره وايا كان مصدره.

واختتم المصدر تصريحه بالاعراب عن خالص التعازي وصادق المواساة لاسر الضحايا ولحكومة وشعب تركيا الصديق مبتهلا الى الله سبحانه وتعالى ان يمن على الجرحى بالشفاء العاجل.

إدراج أدوات ترشيد الكهرباء والماء ضمن السلع المدعومة

أكدت وزارة الكهرباء والماء ارتفاع نسبة تجاوب المواطنين والمقيمين بضرورة ترشيد الاستهلاك في الطاقة مضيفة أن هناك تعاونا مشتركا مع وزارة التجارة والصناعة بشأن تخفيض أسعار مواد وأدوات الترشيد الخاصة بالإضاءة والمياه. بوضع مصابيح الإنارة التي تعمل بنظام (ال اي دي) ومرشدات المياه ضمن لائحة السلع المدعومة لتجعل تداولها مشجعا للمواطنين والمقيمين

وقالت رئيسة فريق الترشيد للقطاع الحكومي والخاص في وزارة الكهرباء والماء إقبال الطيار لكونا امس إن الحملات الترشيدية التي تقوم بها فرق الوزارة تلمست تجاوبا كبيرا من الجمهور الذي تلتقيه في الأماكن العامة.

وأضافت الطيار أن الجمهور يتفاعل مع تلك الفرق من خلال الاستفسارات عن أفضل وسائل الاقتصاد في الكهرباء والماء والإقبال على شراء نظام (ال اي دي) في الإضاءة والذي يوفر نحو 80 في المئة من الطاقة ونظام (الليزر) في مرشدات المياه التي تغلق أتوماتيكيا في حال عدم استخدام المياه.

وأوضحت أن ما يدعو إلى التفاؤل هو تفاعل الشباب لاسيما الذين يقومون ببناء منازلهم مع تلك الحملات لمعرفة أدوات ترشيد الطاقة وجعلها من الأمور الأساسية في بيوتهم إضافة إلى تجاوب الكثير من المواطنين والاتصال بالجهات المختصة على هاتف الطوارئ للابلاغ عن المخالفات في الاستهلاك العام.

معرض سنوي لتعريف الطلبة بالفرص التعليمية

أعلنت وزارة التربية نيتها تشكيل لجنة لإعداد وتنظيم معرض سنوي للجامعات والمعاهد التطبيقية لطلبة المرحلة الثانوية بنين وبنات بهدف توعية الطلبة بشروط القبول والتعرف على الفرص التعليمية المتاحة.

وقال وكيل الوزارة المساعد للتنمية التربوية والأنشطة فيصل المقصيد لكونا عقب افتتاح المعرض الثاني للجامعات والمعاهد التطبيقية في ثانوية ابن العميد (بنين) امس إن نجاح المعرض هو ما دفع الوزارة إلى سرعة تشكيل تلك اللجنة بما يخدم الطلبة في تحديد مستقبلهم الدراسي.

من جانبه قال مراقب التعليم الثانوي في منطقة الفروانية التعليمية محمد العنزي إن هناك أفكارا مستقبلية بحيث يكون المعرض متنقلا بين مدارس المنطقة لتعم الفائدة بدلا من المقر الواحد وتكون انطلاقته مع بداية العام الدراسي.

بدوره قال مدير ثانوية ابن العميد فهد المضاحكة إن المعرض يهدف إلى استقطاب الجامعات الحكومية والخاصة والكليات لعرض ما لديها من تخصصات لطلبة الصف الثاني عشر وتعريفهم بشروط القبول بما فيها نسب القبول ليسهل على الطالب تحديد مستقبله.

تحت شعار ساهم في التشريع

السبتي: الأمانة العامة تطلق موسمها الثقافي الأول بعد غد الخميس

أعلن الأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والعلاقات العامة في مجلس الأمة عبدالحكيم السبتي عن اطلاق الموسم الثقافي الأول بعد غد الخميس تحت شعار (ساهم في التشريع).

وقال السبتي في تصريح صحفي أمس إن فكرة الموسم الثقافي الذي ينظمها قطاع الاعلام والعلاقات العامة بالمجلس هي الاولى من نوعها وتأتي ضمن مساعي الأمانة العامة لتكريس ثقافة المشاركة المجتمعية حول القضايا محل البحث والنقاش في مجلس الامة ونشر الوعي بالشؤون البرلمانية.

وأوضح أن قطاع الإعلام والعلاقات العامة وضع معايير محددة للمواضيع التي ستناقشها جلسات (ساهم في التشريع) الحوارية حيث يتم مناقشة القضايا التي تهم الرأي العام المحلي أو اقتراح بقانون نيابي أو مشروع بقانون حكومي مدرج على جدول أعمال مجلس الأمة أو لجانه.

وأضاف أن الموسم الاول سيشهد سلسلة من الجلسات الحوارية الشهرية وستكون اولى الجلسات حول (الحراك المجتمعي - الانثربولوجيا الاجتماعية ودراسة تغيير البناء الاجتماعي في الكويت خلال نصف قرن).

ويترأس الجلسة الحوارية الأولى د.محمد الرميحي ويحاضر فيها نخبة من الأساتذة والأكاديميين المختصين مثل د. علي الزعبي الذي سيتحدث عن التغيير الذي حدث في اتجاهات الأفراد وسلوكهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

عبدالحكيم السبتي

وتقدم د.مي النقيب ورقة عمل حول آثار الغزو العراقي على المجتمع الكويتي والتغيير الذي طرأ على أساليب الحياة والقيم الثقافية فيما سيعرض الاستشاري المعماري والفنان التشكيلي فريد العبدال التغييرات العمرانية داخل مدينة الكويت.

ويشارك في الجلسة الاولى المختص بالاقتصاد عامر التميمي حول الآثار الاجتماعية لقوة العمل الوافدة في الخليج والاختلاف التركيبة السكانية.

ولفت السبتي إلى أن الأمانة العامة وجهت الدعوات إلى العديد من المفكرين والمثقفين والمختصين في الكويت لحضور الندوة وهي فرصة مناسبة للالتقاء والتحاور في قضايا تهم دولتنا الحبيبة وهدفنا التوعية وزرع قيم الحوار والتواصل لكونها البوابة للتوصل إلى الحلول الناجعة للتحديات التي نواجهها.

وأكد أن حضور الجلسات مفتوح أمام الجمهور والمهتمين للمشاركة وذلك عن طريق الرابط الإلكتروني الموجود في موقع مجلس الأمة وحسابات الأمانة العامة في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

وأشار إلى أن تلفزيون المجلس سيبث الجلسات الحوارية على شكل حلقات تلفزيونية خاصة وأن لجنة خاصة ستشكل لتسجيل التوصيات التي ستخرج بها كل جلسة حوارية في حال وجود قضايا تستدعي إصدار تشريعات خاصة بها.

المستشفى الكويتي في قطاع غزة يفتتح مشروع الطاقة الشمسية

افتتح المستشفى الكويتي بمدينة رفح جنوب قطاع غزة امس الاول مشروع الطاقة الشمسية للتخفيف من معاناة المرضى نتيجة انقطاع التيار الكهربائي المتكرر على مدينة رفح.

وقال مدير المستشفى الكويتي عبدالرحمن الداهودي في مؤتمر صحفي ان المشروع يأتي في ظل ما يعانيه المستشفى من زيادة في استهلاك المحروقات والمولدات الكهربائية وزيادة في اسعار الكهرباء التي فرضت على المستشفى نتيجة ربطه بخط كهربائي بديل منذ اغسطس العام الماضي.

واكد الداهودي ان المستشفى لم يستفد حتى الان من الخط البديل الذى ترتب عليه زيادة قيمتها 6 شيكلات ما يقارب (دولارا ونصف الدولار) للكيلو واط الى 8 شيكلات نحو (دولارين اثنين) للكيلو واط ما ادى الى زيادة المصروفات الخاصة باستهلاك الكهرباء.

واضاف ان مشروع الطاقة الشمسية سيقوم على توفير المصروفات الناتجة عن هذه المحروقات وغلاء الكهرباء الذى يتحمله المستشفى في هذه الظروف التي يعانيها الشعب الفلسطيني.

واوضح انه تم توصيل الشبكة الشمسية الى المختبر والى بعض الغرف والعيادات وجار العمل على الاستفادة من المشروع بوجود خط للعمليات واضاءة غرفها الخاصة لتكون بديلة في حال تعطل الكهرباء عوضا عن بطاريات (يو.بي.اس).

الهلال الأحمر تصدر كتابا عن مسيرة الجمعية وإنجازاتها محليا ودوليا

أصدرت جمعية الهلال الاحمر كتابا بعنوان (مسيرة جمعية الهلال الاحمر الكويتي) يتناول مسيرة عمل الجمعية والصعوبات والتحديات التي واجهتها والنجاحات التي حققتها على المستوى المحلي والدولي منذ تأسيسها عام 1966 حتى الآن.

وقال رئيس مجلس ادارة الجمعية د.هلال الساير في تصريح لكونا ان هذا الكتاب يعد مرجعا شاملا لجميع انشطة الجمعية الإنسانية لما يتضمنه من صور وتفاصيل الإغاثات والمشاريع الخارجية التي قدمت للدول التي تعرضت للكوارث الطبيعية.

واضاف ان الكتاب بمثابة مرجع لأهم المحطات في مسيرة الجمعية ويوثق تفاصيل تطور أنشطتها وتوسع عملياتها الإنسانية داخليا وخارجيا ما يوفر للمهتمين بالشأن الإنساني جميع المعلومات اللازمة مشيرا الى ان ذلك جعل اسم الكويت واسم الهلال الأحمر الكويتي مرادفا لعمل الخير بلا حدود في مختلف الساحات الدولية. واكد ان ما شهدته الجمعية من إنجازات خلال مسيرتها الطويلة في العمل الانساني ماكان لها أن تتحقق لولا الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة السياسية وعلى رأسها حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد قائد العمل الأنساني.

غلاف الكتاب الصادر عن جمعية الهلال الاحمر

الوفيات

• **جزوة سيف معجام العازمي، ارملة: سعود براك بن تنيش العازمي، 85 عاما، (شيعت)**، رجال: القصور ، ق3، ش مكراد المكراد، م29، تلفون: 50237777، نساء: القصور، ق3، ش4، م29، تلفون: 99593235

• **جميلة فاضل زحام، ارملة: هليل بندر برغش المطيري، 69 عاما، (شيعت)**، رجال: الرقة، ق4، ش 14، م165، تلفون: 69977778، نساء: المنقف، ق1، ش119، م10

• **فيصل عيسى الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، 83 عاما، (شيع)**، رجال: ديوان القناعات، الشويخ، مقابل مجلس القطامي، تلفون: 24842909 - 97220669، نساء: الشويخ الجنوبي، ق6، ش عيسى صالح العبدالجابر رقم 60/م9، «تقبل التعازي يومي الثلاثاء والاربعاء، تلفون: 24838279

• **صبيحة غفران فضل عبدالرحمن، زوجة: حميدي بنيه مبارك الياتي البركه، 58 عاما، (تشيع الساعة التاسعة صباح اليوم بمقبرة صبحان)**، رجال: ابو الحصانية، ق11، ش 60، م118، تلفون: 51111563، نساء: بيان، ق4، ش1، م10، 50923232

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	04:40
الشروق	05:59
الظهر	11:57
العصر	03:22
المغرب	05:56
العشاء	07:13

حالة الطقس

معدل الحرارة
13 - 27
أعلى مد
4.42 صباحا - 3.53 مساء
أدنى جزر
10.20 صباحا - 11.16 مساء

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان: مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع